

---

**تطوير مناهج التعليم لتلبية متطلبات التنمية  
ومواجهة تحديات العولمة**

إعداد  
أ.د. عبد السلام مصطفى عبد السلام  
أستاذ المناهج وطرق تدريس العلوم  
كلية التربية - جامعة المنصورة



## تطوير مناهج التعليم لتلبية متطلبات التنمية

### ومواجهة تحديات العولمة

أ.د. عبد السلام مصطفى عبد السلام

#### مقدمة

يعد التعليم من ركائز نهضة الأمم فالدول التي تقدمت اهتمت بالتنمية البشرية التي عمادها إصلاح نظام التعليم والتدريب وخطته وأهدافه ومناهجه لذا وضعت الدول العربية بصفة عامة التعليم على رأس أولوياتها باعتباره القاطرة التي تعبر بنا في القرن الحادي والعشرين .

وقد عقدت الدول العربية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة العزم على تدعيم التعليم وتطويره انطلاقاً من أن التعليم ثروة وقيمة ثقافية في حد ذاته من ناحية ، وأنه ركيزة لدفع عجلة التنمية من ناحية ثانية ، ولأنه وسيلة للحراك والتغيير الاجتماعي والتميز والتفوق ومواجهة تحديات العصر والعولمة من ناحية ثالثة .

وتهتم مصر بتطوير التعليم ومناهجه إيماناً منها بأن التعليم هو الدعامة الأساسية للتنمية الشاملة ، ويتضح ذلك جلياً من التطور الكمي ورصد الميزانيات المالية الهائلة للتعليم التي تزيد عاماً بعد عام وخاصة بعد نصر العاشر من رمضان الموافق السادس من أكتوبر عام ١٩٧٣م وهناك (١٢) جامعة حكومية وموافقة المجلس الأعلى للجامعات على تحويل ثلاثة فروع لجامعات إلى جامعات مستقلة وهي بنها والفيوم وبنى سويف في العام الدراسي ٢٠٠٥م / ٢٠٠٦م وبذلك يبلغ عدد الجامعات الحكومية (١٥) جامعة ، وكان هناك (٦) جامعات خاصة وتمت الموافقة على فتح (٣) جامعات خاصة وبذلك يبلغ عدد الجامعات الخاصة (٩) جامعات والعديد من الأكاديميات العالية وهناك عشرات الكليات المتخصصة ومئات المعاهد وآلاف المدارس. كما شهد التعليم تطوراً كبيراً على المستوي الكيفي أيضاً ويتمثل ذلك في التطور الذي حدث في المناهج الدراسية بمراحل التعليم المختلفة وبدأت وزارة التربية والتعليم إعادة الصف السادس في المرحلة الابتدائية مرة ثانية في العام الدراسي ٢٠٠٤م / ٢٠٠٥م للارتقاء بمستوى تلاميذ المرحلة الابتدائية وإدخال مادة القيم والأخلاق في المرحلة الابتدائية، وإدخال مادة التكنولوجيا في المرحلة الإعدادية، وإدخال مادة الحاسب الآلي في جميع مراحل التعليم العام والجامعي وإدخال مادة المكتبة والبحث ، والتربية الوطنية في المرحلة الثانوية وتطور الإدارة التعليمية والمدرسية والإشراف التربوي وتطوير برامج إعداد المعلمين بكليات التربية وكليات التربية النوعية وتطوير برامج المعاهد المتوسطة وتطبيق النظام الفصلي الجديد للدراسة بالتعليم العام والجامعي وبكليات التربية .

والمناهج الدراسية هي وسيلة التعليم لتحقيق أهدافه وخطته والترجمة الفعلية والعملية لأهداف التربية وخطتها واتجاهاتها . والمنهج بمفهومه الحديث والشامل والتدريس كعنصر من عناصر المنهج وكنظام يتكون من مدخلات وعمليات ومخرجات وتغذية راجعة يسعى إلى إعداد الأفراد النافعين لأنفسهم ولأمتهم العربية والإسلامية والقادرين على تحمل المسؤولية وتحقيق التنمية الشاملة في المجتمع .

والإنسان هو محور التنمية والذي يركز على توفير حقوقه وصيانة كرامته والوفاء بحاجاته الأساسية في الطعام والشراب والملبس والسكن والتعليم والصحة والضمان الاجتماعي ، وحرية التعبير، والمشاركة في بناء مجتمعه وتطوره . وهذا يتطلب تنمية مختلف طاقاته الجسمية والعقلية والروحية. وإذا كانت هذه هي أهم حقوق الإنسان، فإن هذا يتطلب في الوقت نفسه مجتمعاً يتمتع بالاستقرار والديمقراطية والعدالة والذي يقضي على العنف أو الإرهاب أو الهيمنة .

فالإنسان هو هدف ومحور التنمية والفاعل الأول فيها ، والمستفيد الأول منها، وبذلك تصبح التنمية البشرية ذات جناحين هدفاً ووسيلة، فهي تنمية الإنسان ذاته، وتنمية في الإنسان، ومن أجله، ومن خلاله، متواصلة عبر الأجيال . فمن تجارب الدول الآسيوية التي تقدمت وقطعت شوطاً في تنمية مجتمعاتها يلاحظ أن نهضتها لم تعتمد على المواد الخام والثروات الطبيعية فقط لإحداث التنمية الاقتصادية ، ولكن اهتمت بالإنسان وتنمية الثروة البشرية وتوفير الفرص المناسبة للعنصر البشري للإبداع والابتكار والمشاركة الفعالة من خلال العناية الفائقة بالتعليم والتدريب وهذا هو العامل الرئيس لانطلاقها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وتعد قضية التنمية البشرية من القضايا الهامة ، حيث تعتبر القاعدة للتنمية الشاملة . وفي هذه الأيام كثر الحديث عن التنمية وازداد الاهتمام بها على مستوي العالم وخاصة في دول العالم الثالث الذي نحن جزء منه ، وذلك لاعتبارها الوسيلة الفعالة للتقدم والنهوض ولتضييق الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة . ولكن نجد أن خطط التنمية في بعض الدول العربية لم تحقق أهداف وآمال وطموحات المجتمعات وقد بدأت تسائل نفسها عن جدوى الخطط التنموية التي وضعتها خلال السنوات الماضية .

وتتخذ تقارير التنمية البشرية التي يصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤشرات ثلاثة ؛ لتكون منها مؤشراً مركباً للتنمية البشرية للمقارنة بين ١٧٤ دولة وهي : متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة ، ومؤشر الحالة التعليمية ( معدل التعليم لدى الكبار ١٥ سنة + متوسط سنوات المدرس لمن هم في سن ٢٥ سنة ) .

ووفقاً لبيانات تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦م يقع ترتيب (١٥) دولة من الدول العربية العشرين فيها بين ترتيب (٦٠) فما فوق ، منها (٨) دول ترتيبها فوق (١٠٠) من مجموع الدول (١٧٤) . وأفضل الدول المتقدمة في الترتيب هي : البحرين وترتيبها (٣٩) ، والإمارات العربية المتحدة

(٤٢) ، وقطر (٥٠) ، والكويت (٥١) ، وأدناها في مستوى التنمية البشرية هي : السودان (١٧١) ، وموريتانيا (١٧٢) ، وجيبوتي (١٧٣) ، والصومال (١٧٤) . أما الدول التي تحتل المواقع الأربعة الأولى في القائمة فهي كندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان والنرويج . (حامد عمار، ٢٠٠٠م ، ١٠٤)

وبدأ الكثيرون يبحثون عن أسباب ذلك ، فمنهم من عزاه إلي عدم شمول التنمية لكل أهداف المجتمع ، ومنهم من أرجعه إلي عدم الدقة في التخطيط ، ومنهم من أرجعه إلي عدم تناسق الخطط التنموية، ومنهم من قال بأن تلك الخطط كانت خطأً رسمية أو حكومية وضعت أولويات معينة وجاء ذلك علي حساب جوانب أخرى مهمة لفئة في المجتمع ، ويرى البعض أن الذي غاب عن كل هؤلاء هو الاهتمام بالعنصر البشري ؛ الإنسان \_ بكل جوانبه الروحية والخلقية والوجدانية والعقلية والجسمية \_ الذي هو أساس كل تنمية . والإنسان بهذا المفهوم الشامل يصعب إعداده إلا من خلال التعليم والتربية الإسلامية التي تضع لنفسها أهدافاً وخططاً ومناهج مدروسة وواضحة .

وعملية تطوير التعليم يجب أن تكون عملية مستمرة وشاملة لجميع عناصره ومكوناته لمواجهة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتحقيق مطالب التنمية .

ولذلك فإنه من الضروري تطوير مناهج التعليم وأساليبه ووسائله في ضوء التطورات العلمية والتكنولوجية وتحديات العصر والعولمة وطبيعة وخصائص المجتمع ومطالب التنمية .

ونتناول في هذه الدراسة مفهوم التنمية وعناصرها وأهدافها وتحدياتها وعلاقة التنمية بالتعليم ، ومفهوم العولمة وتحدياتها وتأثيراتها وعلاقتها بالمناهج الدراسية ، ودواعي تطوير المناهج ودور مناهج التعليم في تلبية متطلبات التنمية ومواجهة تحديات العولمة . وذلك كما يلي :

### مفهوم التنمية :

انتشر استعمال لفظ التنمية في السنوات الأخيرة خاصة عند الحديث عن تنمية المجتمعات في الجوانب المادية وبالتحديد الاقتصادية والاجتماعية وفي مجالات مثل : التعليم والصحة والنقل والمواصلات والاتصالات ، ومن هنا فإن الغالب في الحديث يكون عن الجوانب المادية منها ، وتأثر مستوي دخل الأفراد بها وارتفاع استهلاكهم لسلع معينة ومدى استفادتهم من برامج تنموية معينة وغيرها .

ويشير (محمد عبد العليم ، ١٩٩٢م ، ٥٤) إلي أن التنمية لفظاً تعني زيادة الشيء والإكثار منه وتفخيمه . ولقد تعددت مفاهيم التنمية واختلفت باختلاف المنظور الذي نراها من خلاله فهناك المنظور الاقتصادي والاجتماعي والنفسي والسياسي والديني ، وهناك من يشير إلي هدف التنمية مثل : (محمد الجوهري وآخرون، ١٩٨٤ م ، ٨١) بأن تنمية المجتمع تهدف إلي " نقل ذلك المجتمع من حالة التخلف إلي حالة التقدم . وهذا الانتقال يتطلب تغييراً جذرياً وجوهرياً في أساليب الإنتاج المستخدمة ،

وفي البناء الاجتماعي والثقافي المتلائم مع هذه الأساليب الإنتاجية، والتنمية تعني تفجير الطاقات لتحقيق تغيير جذري في أساليب الإنتاج تفيد منه الغالبية العظمى من شعوب الدول النامية". ويشير (محمد عبد العليم، ص ٥٥) إلى أن التغيير الجذري لا يمس أساليب الإنتاج فقط، وإنما هو تغيير جذري في كيان المجتمع كله مادياً ومعنوياً وروحياً. ويعرف (علي خليل، ١٩٨٧ م، ١٥) مفهوم التنمية بأنها "عملية شاملة تهدف لإحداث تغيير حضاري، يزيد من قدرة المجتمع الذاتية على الاستجابة لإشباع الحاجات الأساسية - المادية والفكرية والروحية والإبداعية - المتجددة لكل من الفرد والمجتمع على السواء". أما (عبد الغني النوري، ١٩٨٨ م، ٧٢) فيعرفها بأنها "الجهد المنظم لتنمية موارد المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بقصد القضاء على التخلف، والحقاق بركب الحضارة وتوفير الحياة الكريمة لكل فرد من أفراد المجتمع". وتعرف هيئة الأمم المتحدة التنمية على أنها "العملية التي يمكن بمقتضاها توجيه الجهود لكل من الأهالي والحكومة لتنمية الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمم والإسهام في تقدمها بأقصى ما يمكن" (انظر في: عبد الغني النوري، ١٩٨٨ م، ٧٥). ويشير (عبد المحسن العتيبي، ١٩٩٥ م، ٦٧ - ٦٩) إلى أن مفهوم التنمية قد تطور تاريخياً على ثلاث مراحل هي: التنمية نمو اقتصادي وساد هذا الاتجاه في الستينات من القرن العشرين (العقد التنموي الأول)، والتنمية عملية مجتمعية محورها الإنسان وساد هذا الاتجاه في السبعينات (العقد التنموي الثاني)، والتنمية تخلص من التبعية وتبدأ هذه المرحلة بنهاية السبعينات (العقد التنموي الثالث) الأمر الذي أدى إلى ظهور مفهوم متكامل للتنمية في العقد الثالث يتضمن توفير الحاجات الإنسانية وتحقيق المشاركة الاجتماعية إلى جانب الحاجة إلى نظام عالمي يضمن التعاون ويحقق السلام والاستقرار ويعطي أولوية لدول العالم الثالث.

ويعرف (محروس أحمد، ١٩٩٤ م، ١٧) التنمية الشاملة بأنها "عملية أو مجموعة عمليات تغيير قصدية هادفة تتضافر فيها جهود الأفراد والمجتمع بمختلف مؤسساته للارتقاء بمختلف قدرات وجوانب النشاط الإنساني المادي والمعنوي على السواء لتحقيق الرفاهية والسعادة التي ينشدها الفرد والمجتمع أو تحقيق درجة عالية منها".

ومما سبق يمكن للكاتب تعريف التنمية بأنها "عملية مقصودة وشاملة ومستمرة لجوانب وأبعاد عديدة في المجتمع وتحدث من خلال نشاط الإنسان وتدخله لتحقيق أهداف معينة وإحداث تطوير كمي وكيفي في جوانب الحياة في المجتمع وزيادة قدرته الذاتية على إشباع حاجاته المادية والمعنوية لمواجهة مشكلاته وحلها ذاتياً خلال خطة زمنية معينة".

**مبادئ التنمية :**

من التعاريف السابقة للتنمية ومن الاطلاع على الدراسات والكتابات في هذا المجال ومن المبادئ التي أشار إليها (علي الشعبي، ١٩٩٢ م، ١١١) يمكن أن نحدد أهم المبادئ التي تقوم عليها التنمية فيما يلي :

- ١- إن التنمية عملية مقصودة وشاملة لجميع جوانب الحياة في المجتمع .
- ٢- تشمل عناصر ومقومات التنمية : الموارد البشرية، والموارد غير البشرية بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية تعتمد على ثلاثة عوامل هي : الموارد الاقتصادية، والعنصر البشري، والإلمام بالمعارف العلمية والتقنية والاقتصادية والاجتماعية، ويؤكد المهتمون بقضية التنمية على أن العنصر البشري هو أهم هذه العوامل والمقومات .
- ٣- إن التنمية عملية \_ تحسين وتحديث وتنظيم وتغيير \_ شاملة ومستمرة في ضوء طبيعة المجتمع وخصائصه .
- ٤- تتطلب عملية التنمية اشتراك جميع الأفراد مع الدولة .
- ٥- تهدف التنمية إلى القضاء على التخلف والتبعية والضعف ، والتأكيد على الاعتماد على الذات وتنمية الموارد البشرية وغير البشرية ، وتحسين مستوي الحياة لكل أفراد المجتمع .
- ٦- إن التنمية ليست آلات وأجهزة ومصانع ومزارع وفنيين فقط ، ولكن هي أيضاً الوعي الثقافي والاجتماعي للأفراد ، والمواطنة والإحساس بالمسئولية والمشاركة في تنمية المجتمع .

ويشير (محمد عبد الهادي وآخرون ، ب ، ت ، ١٣٧) إلى مجموعة من المبادئ الأساسية للتنمية هي :

الديمقراطية أو الشورى، وتحديد الاحتياجات، والمساعدة الذاتية، والمشاركة الشعبية، والتكامل ، والوصول إلى نتائج مادية محسوسة، والاعتماد على الموارد المحلية (انظر في: فاروق فليح، ١٩٩٧ م ، ٧٧-٧٨) .

**أهداف التنمية :**

تسعى عملية التنمية إلى أكثر من مجرد النمو الاقتصادي ، إذ أنها تبحث عن التحسين والتحديث في جميع مجالات الحياة ، فالتنمية لا تهتم فقط بزيادة معدلات الدخل وإنما تهتم بالدرجة الأولى بالتغيير والتحول في البناء الاجتماعي والعلاقات بين الأفراد .

ويؤكد المتخصصون على العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية ، وأن هذه العلاقة ينتج عنها ما يعرف بالتنمية الشاملة التي تقوم على نوع من الموازنة بين الجانبين الاقتصادي والاجتماعي في عمليات التنمية ومشروعاتها .

فالتنمية الاجتماعية تهتم بمجالات الخدمات الاجتماعية الصحية والتعليمية والثقافية والسكانية وغيرها، فهي تركز بصفة خاصة علي تنمية العنصر البشري أكثر من الموارد المادية . وتهدف إلي إحداث تغييرات في الأفراد للتقدم والنمو في النواحي الروحية والخلقية والعقلية والجسمية وإعداد المواطن الصالح القادر علي دفع عجلة الإنتاج والتقدم . وإذا نظرنا إلي هدف التنمية الاجتماعية ، فإننا نجد أن الإنسان، وهذا الهدف الرئيس ينقسم إلي هدفين فرعيين : الهدف التكنولوجي ويتضمن : إعداد القوي البشرية اللازمة لاحتياجات التنمية علي مختلف مستويات المهارة والتخصص ، فالعنصر البشري من أهم عوامل التنمية لأن من بين وظائفه الأساسية تطوير وتنظيم وتشغيل كل عوامل الإنتاج وإدارتها ، والهدف العقائدي أو الأيدولوجي يتضمن: إعداد المواطن الصالح بما يتفق وطبيعة المجتمع وخصائصه وثقافته. أما إذا نظرنا إلي التنمية الاقتصادية في أي دولة فإننا نجد أنها تهدف إلي تحقيق زيادة واضحة في معدلات الدخل القومي بمعدل يزيد عن معدل تزايد السكان بما يضمن رفع مستوي المعيشة والحياة من خلال زيادة متوسط الدخل للفرد الواحد من الدخل الكلي للمجتمع . ويشير (محمد لبيب النجحي ، ١٩٧٦م ، ٢٤١) إلي أن التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تتحقق من تلقاء نفسها وإنما بالتخطيط العلمي السليم الذي يضمن تحقيق هذه الزيادة .

ولذلك يجب أن يكون هناك تكامل تام بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية حيث لا يمكن أن تحدث أحدهما دون الأخرى ، فكل منهما مكمل الآخر ويرتبط به .

والتنمية سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية هدفها ومحورها ووسيلتها الإنسان، ولذلك فإنه يمكن تحديد الأهداف العامة للتنمية الشاملة من الاطلاع علي الكتابات والدراسات ومنها: (علي الشعبي ، ١٩٩٢م ، ١١١-١١٢، عبد المحسن العتيبي، ١٩٩٥ م ، ٧٦ - ٧٧، فاروق فليح، ١٩٩٧م ، ٧١ - ٧٢) فيما يلي :

- ١- ترسيخ العقيدة والقيم الإسلامية والمحافظة عليها وتكوين الاتجاهات الإيجابية، والحفاظ علي ثوابت وخصائص المجتمع .
- ٢- إعداد الإنسان الصالح إعداداً متكاملًا ومتوازنًا والقادر علي تحمل المسؤولية في تنفيذ برامج التنمية .
- ٣- تحسين مستوي القوي البشرية وثقافتها ومهاراتها ورفع كفاءتها العلمية والتقنية لتلبية متطلبات الاقتصاد الوطني
- ٤- تحسين المستوي الثقافي للفرد لفهم دوره ومسئوليته وواجباته في تنفيذ برامج وخطط التنمية الشاملة في المجتمع .
- ٥- الاستفادة الكاملة من الطاقات البشرية والموارد غير البشرية المتاحة وزيادة فاعليتها في خدمة المجتمع ، والحفاظ علي موارد البيئة الطبيعية والتوازن البيئي .

- ٦- إحداث تغييرات في أنماط الإنتاج بالمجتمع وتنويع وتطوير قواعد ومؤسسات الإنتاج الصناعية والزراعية لزيادة معدلاته وتحسين المستوي الاقتصادي والدخل القومي للدولة .
- ٧- توفير فرص عمل جديدة ومناسبة لكافة أفراد المجتمع من خلال المشروعات العديدة لبرامج التنمية، والقضاء علي البطالة وتحقيق الأمن والاستقرار الاجتماعي .
- ٨- تحسين مستوي الخدمات الأساسية الاجتماعية والمعيشية لجميع أفراد المجتمع .
- ٩- تحسين مستوي دخل الفرد بالنسبة للدخل القومي للدولة .

ولكن قد يواجه تحقيق أهداف التنمية في الدول العربية بعض الصعوبات - مع تفاوت وجودها بين الدول - مثل :

- ١- عدم موازنة مستوي العنصر البشري في التخطيط وفي إدارة المشروعات والبرامج وتنفيذها.
- ٢- قلة مشاركة الأفراد مع الدولة في عمليات التخطيط والتنفيذ ومواجهة المشكلات .
- ٣- عدم دقة البيانات والمعلومات عن مشكلات المجتمع وأوضاعه وحاجاته .
- ٤- اتجاهات النمو السكاني وعلاقته بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية .
- ٥- قلة الاهتمام بعملية التخطيط للتنمية .
- ٦- قلة اعتماد الأسلوب العلمي في التفكير والتنفيذ ومواجهة المشكلات .
- ٧- الحروب والعنف والصراعات وعدم الاستقرار واستنزاف الموارد .
- ٨- انخفاض الدخل القومي والمستوي الاقتصادي ورأس المال المادي .

### خصوصيات التنمية الشاملة في جمهورية مصر العربية :

أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة حق كل بلد في أن يتبنى النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي يراه متفقاً مع التنمية الخاصة به ، فالتنمية لا تنجح ولا تؤتي ثمارها إلا إذا تمت من خلال التكامل مع البيئة والسياسات الثقافية والحضاري للمجتمع موضع التنمية (محروس أحمد ، ١٩٩٣م ، ٣٤) . ومصر مثل الدول العربية تنفرد من بين دول العالم بخصوصيات تجعلها تتبنى تنمية نابغة من أصول وأسس العقيدة الإسلامية (عبد المحسن العتيبي ، ١٩٩٥م ، ٧٥) ، والتراث الثقافي للمجتمع المصري بحيث يتم تحقيق التوازن بين التطور الحضاري وبين التمسك بالعقيدة الإسلامية ومثلها ومبادئها الخالدة ، وتمتلك الثروات الطبيعية العديدة .

وقد انتهجت نظاماً من الخطط الزمنية يهيئ لها الفرصة لتعيد حساباتها بعد كل مرحلة لتري ما تحقق من أهداف وما ينبغي أن تسعى لتحقيقه . وفي هذا الإطار قامت مصر بتنفيذ خطط خمسية للتنمية منذ نهاية حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م ، واستمرت مصر في الانطلاق من مرحلة الإستراتيجية المتوازنة في خطط التنمية وهي مرحلة تنويع القاعدة الإنتاجية وإحداث تحول حقيقي في البنية الاقتصادية

والاجتماعية والثقافية للبلاد عبر خطط التنمية الاقتصادية مع التركيز علي توفير الخدمات والمرافق العامة للمواطنين في جميع المجالات ومنها مجال التعليم الذي نسعى دوماً إلي تطوير برامجها ومناهجها بكل ما هو نافع ومفيد .

وكذلك المملكة العربية السعودية تؤكد علي استمرار دعم التنمية باعتبارها الهدف الأساسي : " إن هدفنا الأساسي الذي نعطيه الأولوية والاهتمام هو التنمية ورفع مستوى المعيشة وبناء المرافق والخدمات العامة " (وزارة المعارف ، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م ، ٩) .

ويمكن تلخيص أهداف خطط التنمية الأخيرة في المملكة العربية السعودية فيما يلي :

- ١- المحافظة علي المبادئ والقيم الإسلامية والدفاع عن الدين والوطن .
- ٢- تنمية القوي البشرية وتكوين المواطن الصالح العامل المنتج .
- ٣- تخفيف الاعتماد علي إنتاج وتصدير النفط الخام والاستمرار في إحداث تغيير حقيقي في البنية الاقتصادية وتنمية الثروات المعدنية مع التركيز علي التنمية النوعية .
- ٤- الاستمرار في تشجيع إسهام القطاع الخاص في عمليات التنمية .
- ٥- تحقيق النمو المتوازن بين مناطق المملكة مع تحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .(وزارة الإعلام ، ب . ت ، ٩٥) .

وتتفق مبادئ التنمية الشاملة في مصر مع المملكة العربية السعودية وبعض الدول العربية في تحقيق مفهوم التنمية وتؤكد علي أن هناك مبادئ عامة وأخرى خاصة للتنمية وأهم تلك المبادئ العامة : أن الإنسان مخلوق مكرم ، وأن الكون الذي نعيش فيه يتسم بالثبات والتغير في نفس الوقت ، وأن الحياة الدنيا تقود إلي الحياة الآخرة ، وأن علاقة الإنسان بأخيه علاقة تعاون وعدل وإحسان وتسامح .

وأهم المبادئ الخاصة : أن التنمية في الإسلام وسيلة وليست غاية ، وأنها شاملة تهتم بالتوازن والتكامل في أبعادها المختلفة، وأن محور العملية التنموية في الإسلام هو الإنسان . لذا تستند التنمية إلي عدم استغلال أو ظلم الإنسان ، وجلب المصالح ودفع المفسد عن الإنسان ، وكفالة ضروريات الحياة ، وتوفير حاجاته ، وتقديم المصلحة العامة علي المصلحة الخاصة (محروس أحمد ، ١٩٩٣م ، ٢٦-٣٠ ، عبد المحسن العتيبي ، ١٩٩٥م ، ٧٦) .

وتسعي التربية بكل مؤسساتها ومرآحها ووسائلها ومناهجها إلي تحقيق التربية الإسلامية والإسهام في تحقيق أهداف التنمية الشاملة .

والسياسة التعليمية - وهي جزء أساسي من السياسة العامة للدولة - تحدد الأسس العامة التي يقوم عليها التعليم وغاياته وأهدافه العامة ، وأهداف مراحل التعليم ومبادئ التخطيط لها ، ووسائل نشر التعليم وتمويله ، وتسعى إلى تعريف الفرد بربه ودينه الإسلامي وإقامة سلوكه على شرعه .

وتستند سياسة التعليم في مصر إلى أهمية ربط التربية والتعليم في جميع المراحل بخطة التنمية للدولة .

يعتبر تاريخ التعليم في مصر عنصراً فاعلاً قوياً في تشكيل المجتمع من ناحية، ومرآة انعكست فيها خطوات العمل الوطني نفسه للتوحيد والتحرير والتطوير من ناحية أخرى .

### العلاقة بين التعليم والتنمية في عصر العولمة :

يتضح أن هناك علاقة وثيقة وقوية بين التربية والتعليم والتنمية لأن هدفها ومحورها ووسيلتها هو الإنسان وغايتها هو تطبيق شريعة الله ونشرها والمحافظة على التراث والقيم العربية والإسلامية في عصر العولمة .

ومما يؤكد الصلة والارتباط بين التعليم والتنمية ما يستقي من مبادئ وفلسفة المجتمع المصري والعربي حيث أن التعليم يهدف إلى غرس العقيدة الإسلامية في نفوس النشء وإكسابهم المعارف والمهارات والقيم والعادات والتقاليد وتهيئتهم ليكونوا أعضاء نافعين في بناء مجتمعهم محبين لوطنهم معترزين بتاريخه وحضارته وتراثه في مواجهة تحديات العولمة .

ويشير (عبدالغني عبود ، ١٩٩٢م ، ١٨) إلى ثمة علاقة لغوية تربط ما بين التربية والتنمية حيث " تعني (التربية) في اللغة العربية (التنمية)، يقال: (رباه) : (نماه)، وربى فلاناً : غذاه ونشأه ، وربى: نما قواه الجسدية والعقلية والخلقية" . كما يشير (محمد عزت عبد الموجود ، ١٩٩٥م ، ٦٣) إلى مصطلح التنمية والنمو الاقتصادي بأن : نمو الشيء في اللغة أي زيادته ، أما تنميته فيعني فعل النمو أو إحداثه فيه ، ويعرف (ريموند بار Raymond Bar) النمو بأنه " الزيادة الحاصلة في السكان وفي الثروات المتاحة " ، بينما يعرفه (فرانسوا بيرو) بأنه " الزيادة الحاصلة خلال فترة أو عدة فترات طويلة من الزمن لمؤشر ما في بيئة ما " .

ويعرف (محمد عزت عبد الموجود ، ١٩٩٥م ، ٦٣-٦٤) التنمية بأنها " تعبئة الموارد وتوجيه الجهود من أجل توسيع خيارات الناس ، والمقصود بالخيارات هو الفرص Opportunities المنتقاة في ميادين أساسية للحياة الإنسانية من أهمها الحصول على دخل أكبر ، وزيادة التعليم ، وزيادة توقعات الحياة نتيجة للرعاية الصحية ، وإيجاد البيئة النظيفة ، وتحقيق الحرية السياسية وحماية حقوق الإنسان " والتنمية بهذا المفهوم تختلف عن النمو الاقتصادي الذي يهدف إلى زيادة الإنتاج ورفع معدلاته المعبر

عنها بالنواتج المحلي الإجمالي ، والجانب الاقتصادي هو عنصر مهم من عناصر التنمية ولكن لا يمثل العنصر الوحيد .

ويشير (عبد الناصر رشاد ، ١٩٩٧م ، ١٧٧) إلى أن التنمية الاقتصادية في علاقتها بالتعليم ربما تكون أكثر الأبعاد التي شغلت المهتمين بتناول العلاقة بين التعليم والتنمية ، وقد يرجع ذلك إلى أن العلاقة بين التعليم من ناحية والتنمية الاجتماعية والسياسية والثقافية من ناحية أخرى أكثر وضوحاً وتحديداً ، وربما كذلك في المقابل لأن التنمية الاقتصادية هي من أكثر الجوانب التي تشغل الإنسان لارتباطها بدخله ومستوي معيشتته .

ويشير (أحمد عابد ، ١٩٩٥م ، ٢١٠) إلى أنه توجد علاقة جدلية تبادلية بين التعليم والتنمية الاقتصادية، حيث إن التنمية الاقتصادية تتطلب توفير العمالة الماهرة ، والكوادر الفنية والإدارية ، وتغيير العادات اليومية والقيم والاتجاهات نحو التخطيط والمستقبل والعمل وإتقانه وقيمة الوقت والالتزام ، وهذا لا يتحقق إلا من خلال التربية والتعليم ، وفي المقابل فإن التنمية الاقتصادية توفر رأس المال اللازم للإتفاق علي التعليم .

ويؤكد المتخصصون علي أن التعليم العام يسعى إلي تزويد الطلاب بالمعلومات والمهارات والقيم التي تفيدهم في حياتهم العملية ، ويعمل علي تنمية العمليات العقلية لمواصلة التعلم ، ويزيد من قدرتهم علي أداء المهام والأعمال ، وعلي كيفية التعامل مع المعلومات والتكنولوجي وأدوات الإنتاج الحديثة . (The World Bank ,1995,36 )

ويشير(علي عبد ربه ، ١٩٩٤م ، ٤٠) إلى أن التعليم يعد استثمار طويل المدى يتجسد في تنمية الثروة البشرية ، ويدر عوائد اقتصادية أكبر من ذلك الاستثمار في رأس المال الطبيعي، ويسهم في تدوير الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين أفراد المجتمع ، كما يسهم في الحراك الاجتماعي والاقتصادي من مستويات معيشية أقل إلي مستويات أعلى علي المدى الطويل. ويؤكد (عبد الغني عبود ، ١٩٩٢م ، ٣٤) علي أن التقدم لم يعد مرتبطاً بمصادر الثروة الطبيعية المتاحة للأمة بقدر ارتباطه بمصادر ثروتها البشرية حيث تعتمد الحضارة المعاصرة - وهي حضارة علمية وتكنولوجية - علي أفكار وثقافة الناس ، ثم هي تتحول إلي عمل علي أيدي الناس ، ومن ثم فإن التجديد يجد جذوره في تنمية العنصر البشري . ويضاف إلي ذلك أهمية خلق الدافع في عملية التنمية فإنه يعتبر من المهام الرئيسة للتربية ، والتربية في مفهومها العام لا تزود بمهارات خاصة فحسب بل إنها أيضاً تنمي اتجاهات إيجابية نحو ألوان خاصة من النشاط ، ونحو قيمة التربية ذاتها ، وأنه من المقبول أن تكون هذه الاتجاهات أكثر أهمية في دفع التنمية الاقتصادية من المهارات الخاصة التي قامت التربية بتوفيرها بشكل مباشر . كما يؤكد (محمد محروس ، ١٩٩٣م ، ١٠-١١) علي أن التعليم يسهم بشكل مباشر في زيادة الدخل القومي عن طريق تنمية الثروة البشرية ورفع كفاءة وإنتاجية اليد العاملة .

ويمكن القول بأن التعليم مطلب من مطالب التنمية ، وأن النظرة الحديثة للتربية قد أصبحت ترى أن التربية هي الأداة الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وطالما أن التعليم في الدول العربية يعاني من بعض المشكلات فإنه يمكن القول أن تلك المشكلات التي يعاني منها التعليم تنعكس آثارها السلبية على خطط التنمية فيها ، ولا يمكن بالتالي أن تحقق هذه الخطط أهدافها كاملة ، وإذا كان رجال الاقتصاد يقيمون ما تم إنجازه من خطط اقتصادية ، ويحاولون أن يرجعوا القصور في تحقيق أهداف الخطة إلى عوامل اقتصادية ، وإلى الزيادة السكانية غير المتوقعة ، فإنه يمكن القول أن أهم عامل وراء قصور خطط التنمية الاقتصادية ، في تحقيق أهدافها كاملة ، هو قصور في بعض جوانب التربية ، وينطبق ذلك على مراحل التعليم بصفة عامة ، وأن الصعوبة الأولى التي تواجه عملية التنمية تتعلق برأس المال البشري ، ولهذا يكون التقدم والتنمية بطيئة السرعة (انظر في : سعيد بامشموس ، ونور الدين عبد الجواد ، ١٩٨٠ م ، ٢٨-٢٩) .

ومما سبق يمكن أن نؤكد على أهمية تحسين مستوي التعليم والربط بين التعليم ومناهجه من ناحية وحاجات ومتطلبات التنمية في المجتمع من ناحية أخرى .

### التنمية البشرية :

تعد قضية التنمية البشرية من القضايا الهامة ، حيث هي تعتبر أساس وقاعدة كل تنمية اقتصادية واجتماعية . وقد ازداد الاهتمام بهذه القضية مع ظهور تقارير التنمية البشرية والصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) سنوياً منذ عام ١٩٩٠ م .

ويري المتخصصون أن التعليم هو استثمار في رأس المال البشري حيث يقوم بإعداد القوي العاملة - وتطويرها وتأهيلها - اللازمة لدفع وتقدم عملية التنمية لأن العنصر البشري هو الذي يتحكم في رأس المال الاقتصادي ، ولأن الأجيال الصاعدة هي التي ستتحكم في مقدرات الأمة ومستقبلها .

ويمكن القول : (إن إعداد الإنسان وتربيته هو الأساس والهدف ، وهو الثروة الحقيقية في المجتمع ، فالمال يذهب وينفق والإنسان هو الذي يصنع ويستثمر المال . وتحقيق البناء والتطور والمجتمع المتقدم لن يتم إذا لم يتم القضاء على الأمية والجهل ) .

ويمكن أن نوضح أهمية التنمية البشرية من خلال التقدم والتطور الذي شهده الإنسان عبر التاريخ وتفجير ثلاث ثورات صناعية لكل منها آثارها كما يلي :

- الثورة الصناعية الأولى : واعتمدت على البخار والفحم والحديد والميكانيكا وأنتجت للإنسان القاطرة والباخرة وآلة الاحتراق الداخلي التي استثمرت في صناعة السيارات والطائرات فيما بعد .

- الثورة الصناعية الثانية : واعتمدت علي طاقة الكهرباء والنفط والطاقة النووية وفن الإدارة الحديثة ونظام الشركات المساهمة .

- الثورة الصناعية الثالثة : وهي الثورة التكنولوجية التي تعتمد علي العقل البشري والإلكترونيات الدقيقة والحاسبات والمخلقات وتكنولوجيا الليزر وتكنولوجيا المعلومات وتوليدتها وتنظيمها واختزانها واستدعائها بسرعة فائقة كما تعتمد علي الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات العملاقة .

وهذه الثورة الصناعية الثالثة تختلف في بنيتها وتأثيرها عن الثورتين السابقتين(محمد عزت عبد الموجود، ١٩٩٥م (٦١-٦٢) من حيث :

- إنها تعتمد علي العقل البشري فهو مبدعها ومفجرها ، وبنيتها بنية معرفية ومن ثم فهي ليست حكرأ علي مجتمع معين ، إنها ثورة يمكن لكل الدول أن تخوض غمارها ، ويمكن أن تجني ثمارها بشرط أن تعتمد علي المعلومات والمعرفة ، وأن تنتج فيها مجتمعات متعلمة ومدركة للعلم والتكنولوجيا

- إنها ألغت بُعد المكان وتكاد تلغي بُعد الزمان في سرعة انتقال المعلومة ، فوسائل الاتصال السريعة أصبحت تعبر الحدود بلا قيود ، وأن التحصين الحقيقي للفرد والمجتمع ضد هذا الغزو الثقافي هو تعليم الفرد وتربيته تربية إسلامية حقيقية وتوعيته وتدريبه علي الاختيار بين الخير والشر والصالح والطالح ، وهذا يتطلب نظاماً وبرامج ومناهج تعليمية وأجهزة ثقافية وإعلامية متطورة ومن نوع جديد .

- إنها أدت إلي حدوث تغير اجتماعي متسارع يشمل القيم والمؤسسات والعلاقات الاجتماعية ، وهذه نتيجة لسرعة التقدم المعرفي والتكنولوجي ، وهذا يتطلب تزويد الفرد والمجتمع بأساليب التفكير والعلم والمعرفة والمهارات والقيم وأن يكونا علي وعي بالتغير والاستفادة من إيجابياته ومواجهة سلبياته وأن يكونا سريعي التكيف مع هذا التغير . وتقع هذه المسؤولية علي نظام التعليم وأهدافه ومناهجه وإعداد الإنسان للحاضر والمستقبل والابتعاد عن ثقافة الذكرة والحفظ والاقتراب من ثقافة الإبداع وتعليم الفرد كيف يفكر .

- إنها أدت إلي تغير الأهمية النسبية لقوي وعلاقات الإنتاج ، ووجهتها لصالح رأس المال البشري وجعلته أهم عناصر معادلة التنمية . والإنسان النشط والفاعل هو الإنسان متعدد المواهب ، القادر علي التعلم الذاتي والمستمر ، ولديه الرغبة في التدريب المستمر وإعادة التأهيل ، والمجتمع الفاعل هو الذي يستخدم ويوظف " خدمات تكنولوجيا المعلومات " للقوة البشرية . ومسئولية إعداد الإنسان والمجتمع الفاعل الذي تعتمد عليه التنمية تقع علي نظام التعليم ومناهجه .

ومما سبق تتضح أهمية العلاقة بين التعليم والتنمية، ودور التعليم في تنمية الموارد البشرية ورفع كفاءتها وزيادة إنتاجيتها، ودوره في التنمية الثقافية وتحقيق التقدم .

ويوضح (صبري الدمرداش ، ١٩٩٨م ، ٤٨١-٤٨٧) الثورات العلمية التي شهدتها مسيرة الإنسان علي سطح الأرض في إطار تفاعله مع بيئته مؤثراً فيها ومتأثراً بها، وانعكاساتها علي مناهج العلوم ، وقام بتصنيف هذه الثورات إلي ثورات ما قبل القرن العشرين و ثورات القرن العشرين كما يلي :

- ثورات ما قبل القرن العشرين : يري المؤرخون أن هناك ثلاث ثورات علمية كبرى حدثت قبل القرن العشرين ؛ الأولى في علم الفلك والثانية في الفيزياء والثالثة في البيولوجيا .

- ثورات القرن العشرين : حدثت أربع ثورات علمية كبرى في القرن العشرين ؛ الثورة الذرية ، وثورة فيزيكا الجوامد ، وثورة غزو الفضاء ، والثورة البيوتكنولوجية.

وهل يمكن أن يتخيل الإنسان ما يمكن أن يتم إنجازه في المجال البيوتكنولوجي الخطير والمثير للجدل ؟ وما المطلوب من المسؤولين والعلماء ورجال الدين لمواجهة هذه القضايا الأخلاقية التي يفجرها التطور العلمي والتكنولوجي ؟ ،

وكذلك لمواجهة تحديات العولمة ؟ وما انعكاسات العولمة والتطورات العلمية والتكنولوجية علي مناهج التعليم بصفة عامة ؟ .

### مناهج التعليم والتنمية البشرية وتلبية متطلبات التنمية :

الإنسان هو الذي يخطط لمشروعات التنمية، وهو الذي ينفذها، لذلك تعتبر التنمية البشرية أهم مطلب من مطالب التنمية ، وتقع هذه المسؤولية علي نظام التعليم وأهدافه ومناهجه. والمناهج الدراسية هي وسيلة التعليم في تحقيق أهدافه وتحقيق التنمية البشرية من خلال إعداد الإنسان إعداداً متكاملأ في مختلف جوانب شخصيته وتزويده بالمعلومات والمعارف والمهارات والعادات والاتجاهات والقيم اللازمة للقيام بأدواره ومسئوليته المختلفة في عملية التنمية .

وهنا يمكن أن نحدد التحديات التي تواجه التنمية وتتعلق بالعنصر البشري كما يلي :

- ١- انتشار الأمية .
- ٢- انتشار بعض الأمراض وخاصة الأمراض المزمنة والوبائية .
- ٣- البطالة وعدم تشغيل الخريجين .
- ٤- ضعف مستوي الخريجين من مراحل التعليم بصفة عامة ونقص المعلومات والمهارات العلمية والتطبيقية والتكنولوجية اللازمة للالتحاق بالمهن ومؤسسات الإنتاج المختلفة في المجتمع .
- ٥- عدم استخدام الأسلوب العلمي في التفكير وحل المشكلات وإعداد الخطط العلمية .

- ٦- ضعف المواطنة والانتماء الوطني والهوية العربية والإسلامية .
- ٧- ضعف الاتجاهات والقيم والدافع والرغبة في العمل وتقدير أهميته في الحياة .
- ٨ - نقص الوعي الثقافي والتنور أو الثقافة العلمية والإلمام بالمستحدثات العلمية وأخلاقيات العلم
- ٩- انتشار المخدرات والإدمان .
- ١٠ - سلوك الإنسان الاستهلاكي في تعاملاته اليومية والحياتية .
- ١١ - سلوك الإنسان تجاه البيئة والمشكلات البيئية مثل : التلوث ، واستنزاف الموارد الطبيعية غير المتجددة ، واستهلاك المياه ، وقلة الأمطار، والتصحر ، وتدمير الغابات ، وتجريف التربة الزراعية .
- ١٢ - زيادة معدلات النمو السكاني ( المشكلة السكانية ) .
- ١٣ - انتشار الحروب والصراعات والعنف وعدم الاستقرار الاجتماعي في بعض الدول العربية .
- وهذه الجوانب والأبعاد المتعلقة بالعنصر البشري تسبب صعوبات ومعوقات تحدي عملية التنمية ومن هنا تأتي أهمية التنمية البشرية كمحور للتنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية .
- وهذا يتطلب من المتخصصين والمسؤولين أهمية إعادة النظر في نظام التعليم وأهدافه والنهوض به وتحقيق مفهومه كاستثمار أساسي في القوي البشرية واعتبار التعليم وتطوير مناهجه العامل الأول لتحقيق التنمية البشرية وتلبية متطلبات التنمية ومواجهة تحديات العولمة .

### تطوير مناهج التعليم :

يقصد بمفهوم تطوير المنهج إحدى العمليتين التاليتين أو كليهما معاً وهما :

- الأولى : إدخال منهج جديد أو بناء منهج لم يكن موجوداً من قبل في صف دراسي معين أو مرحلة دراسية معينة. حيث أدخلت مناهج وبرامج جديدة لم تكن موجودة في الخطط الدراسية السابقة مثل : إدخال منهج القيم والأخلاق ، والتربية الوطنية ، والحاسب الآلي ، والمكتبة والبحث ، والنشاط .
- الثانية : تحسين المنهج الحالي وتحديثه وإدخال تعديلات عليه بحيث يصبح أكثر مناسبة ووفاء للظروف والمتغيرات وتحقيقاً للأهداف المرجوة . والمقصود هنا إعادة النظر في أهداف المنهج الموجود ومحتواه وطرق التدريس والأنشطة والوسائل التعليمية والتقويم بالإضافة أو الحذف أو بالاثنين معاً وتعديله وليس إدخال منهج جديد لم يكن موجوداً من قبل .

ونذكر هنا أنه يجب عند تطوير المناهج الدراسية عدم الاعتماد على مناهج المواد الدراسية المنفصلة والأخذ بمدخل التكامل لمعالجة مشكلات زيادة عدد المواد والمقررات الدراسية وازدحامها بالمعلومات وتكرارها .

وتشير سياسة التعليم إلى أهمية بالغة لدور المناهج الدراسية وأهمية تطويرها ، وتوضح أنها يجب أن تنبثق من متطلبات ومقومات وخصائص المجتمع وتواجه تطورات العصر، وتتناسب مع حاجات وميول الطلاب ، وتتوافق مع البيئات والأحوال والتطورات المختلفة .

وتحرص وزارة التربية والتعليم وكذلك وزارة التعليم العالي علي مراجعة الخطط والبرامج وتطوير المناهج الدراسية بمراحل التعليم المختلفة وكذلك تطوير برامج كليات التربية .

ويشير البحث والتجديد والتطوير في مجال التعليم والمناهج والمقررات الدراسية إلى أهمية ما يلي :

- اعتبار الطالب محور العملية التعليمية والتركيز علي نشاط الطلاب في اكتساب المعرفة والخبرة
- الاهتمام باستخدام التقنيات والوسائل التعليمية الحديثة مثل : الحاسب الآلي ، والمختبرات ، ومعامل اللغة، وغيرها من وسائل ومصادر المعلومات .
- ربط المناهج بحياة الطلاب وبيئتهم ومجتمعهم .
- التوازن بين الكم والكيف عند معالجة المحتوى الدراسي .
- التأكيد علي تنوع استراتيجيات وطرائق التدريس من موقف إلي آخر .

ومما هو جدير بالذكر في مجال تطوير المناهج علي مستوي كليات التربية أن اللجنة القومية لتطوير كليات التربية التابعة للمجلس الأعلى للجامعات المصرية تقوم بمحاولات جادة عديدة وتبذل جهوداً مستمرة في هذا المجال ومنها :

- إعادة النظر في الخطة الدراسية لبرنامج البكالوريوس والليسانس بحيث تصل نسبة ساعات الإعداد الأكاديمي ٧٥% ونسبة ساعات الإعداد التربوي والثقافي إلى ٢٥% .
- إعادة النظر في تخصصات إعداد معلم العلوم بكليات التربية حيث تم فصل برنامج شعبة الفيزياء والكيمياء إلى شعبة معلم الفيزياء وشعبة معلم الكيمياء ، وكذلك شعبة معلم البيولوجي إلى شعبة معلم البيولوجي والجيولوجيا وشعبة معلم الجيولوجيا والبيولوجي .
- إعادة النظر في الخطة الدراسية لبرنامج إعداد معلمي المرحلة الابتدائية والتخصص من السنة الأولى بالكلية، وإعداد معلم اللغة الإنجليزية للتعليم الابتدائي .
- متابعة الدراسة الخاصة بتطوير برامج كليات التربية حول إيجاد برامج إضافية في الكليات تخدم خريجي كليات التربية والتربية النوعية عند الالتحاق بالمدارس بصفة خاصة مثل :

برنامج شعبية علم النفس، وتكنولوجيا التعليم، وبرنامج معلم الحاسب الآلي، وبرنامج المكتبات وبرامج انتقالية ومهنية .

دواعي ومبررات تطوير مناهج التعليم العام والجامعي بصفة عامة ومناهج العلوم بصفة خاصة :

يعتبر المنهج الدراسي الوسيلة لتحقيق أهداف التربية والتعليم، ولما كان المنهج يتأثر بعدة عوامل هي : التلميذ وخصائصه، وطبيعة البيئة، وطبيعة وخصائص المجتمع وحاجاته ومشكلاته الاجتماعية والاقتصادية، والثقافة والتطورات العلمية والتربوية والتكنولوجية، وحيث أن كل عامل من هذه العوامل قابل للتغير والتطور ويتأثر بالمتغيرات الداخلية والخارجية، فإن عملية تطوير المنهج من وقت لآخر تصبح أمراً ضرورياً ويجب بذل الجهود لتطويره علي أفضل وجه، وينبغي أن يتم التطوير علي أساس دراسة الواقع بجميع أبعاده وجوانبه وتحديد إمكانياته ومشكلاته ومتطلباته .

ومن الأسباب والمبررات التي توجه اهتمام المتخصصين في المناهج إلي ضرورة تطويرها

وإعادة النظر فيها ما يلي :

- ١- الأحداث والمشكلات والتطورات العالمية .
- ٢- الأحداث والمشكلات والتطورات الداخلية والمحلية .
- ٣- التطورات في المعرفة العلمية والتربوية والتكنولوجية .
- ٤- نتائج تقويم المناهج والعملية التعليمية والمشروعات القومية والدولية.
- ٥- تحديات العولمة .

ونوضحها فيما يلي :

١- الأحداث والمشكلات والتطورات العالمية : تحدث في بعض الدول أحداث وتطورات سرعان ما تنتقل منها إلي الدول الأخرى وتؤثر فيها وتصبح أحداثاً عالمية . ومن هذه الأحداث والمشكلات والتطورات : غزو الفضاء، وانتشار مرض نقص المناعة الطبيعية (الإيدز)، وانتشار المخدرات والإدمان، وتلوث البيئة، وتآكل طبقة الأوزون، وجنون البقر، والحمى الخلية، وأنفلونزا الطيور، والحروب والعنف، والتقنيات الحديثة مثل : الحاسب والإنترنت.

وهذا يتطلب من المسؤولين والمتخصصين في المناهج أن يضعوها في الاعتبار عند بناء المناهج وتطويرها لإعداد الأفراد للتعامل مع هذه الأحداث والأمراض والمشكلات والتطورات بسوعي وبتفكير وإيمان قوي وذلك بالتأكيد علي غرس العقيدة الإسلامية في نفوس الطلاب، والتربية العلمية والصحية والبيئية والتكنولوجية للطلاب والاهتمام بالتربية الوقائية، والتأكيد علي العلاقة التفاعلية بين العلم والتكنولوجيا والمجتمع والبيئة، وتنمية مفهوم التعايش وحوار الحضارات والسلام الدولي ونبذ الحروب

والصراعات والعنف وإظهار آثارها السلبية علي التنمية وأهمية معالجة هذه الأحداث والمشكلات والموضوعات بالمستوي الذي يتناسب مع كل مرحلة تعليمية .

٢- الأحداث والمشكلات والتطورات الداخلية والمحلية : تتعرض الدول لأحداث ومشكلات وتطورات اجتماعية واقتصادية داخلية ومحلية مثل : زيادة معدل النمو السكاني عن زيادة معدل الدخل القومي العام للدولة وهو ما يعرف بالمشكلة السكانية وتستدعي اتخاذ إجراءات وتدابير معينة لمواجهتها علي مستوي الدولة بالتخطيط للتعليم في ضوء اتجاهات النمو السكاني ولمواجهتها أيضاً من خلال المناهج الدراسية بالاهتمام بالتربية السكانية والأسرية وتزويد الأفراد بالمعلومات عنها وفهمهم لأسبابها وآثارها ودورهم تجاهها سواء بالحد منها أو باستغلالها أفضل استغلال لصالح الفرد والمجتمع . وقد يتطور المستوي الثقافي والاقتصادي والتكنولوجي للمجتمع وهذا يتطلب تغييراً تربوياً وتعليمياً بالتوسع في التعليم وتطوير مناهجه لإعداد الأفراد لمسيرة هذا التطور بتزويدهم بالمعلومات والمعارف والقيم النابعة من التراث والحضارة الإسلامية ، وبالمفاهيم الاقتصادية والتطور الاقتصادي وأهمية التنمية الاقتصادية في تقدم الدولة وتحسين المستوي الاجتماعي لأفرادها ، وبالمفاهيم والمهارات التكنولوجية ودورها في تحسين الإنتاج والتقدم الصناعي والاقتصادي للدولة . وقد تتقدم الدولة في مجال الزراعة أو الصناعة وتظهر فيها ثروات طبيعية جديدة وهذا يتطلب تغييراً تربوياً وتعليمياً بالتوسع في التعليم الفني الزراعي والصناعي والتجاري وتطوير مناهجه لإعداد الأفراد للتعامل مع هذا التطور بتزويدهم بالمعلومات والمعارف والمهارات المتعلقة بالمجال الزراعي والصناعي والتجاري وتنمية اتجاهاتهم نحو العمل والالتحاق بالمهن المختلفة ، وتزويدهم بالمعلومات والمهارات لاستغلال الثروات الطبيعية الاستغلال المناسب وكيفية المحافظة عليها لأطول فترة ممكنة وتمييزها . وقد تنتج مشكلة تصحر الأرض الزراعية نتيجة استهلاك المياه الصالحة للزراعة وقلة الأمطار والجفاف ، ونقص الرقعة الزراعية الموجودة بسبب التوسع العمراني فيها، ومشكلة تجريف التربة الزراعية، وتدمير الغابات وقطع الأشجار وهذا يؤدي إلي قلة الإنتاج وتدهوره وبطء عملية التنمية في المجتمع وهذا يتطلب من مخططي ومطوري المناهج التأكيد علي التربية البيئية وأهدافها وإعداد الأفراد الواعين بهذه المشكلات وخطورتها وأضرارها علي البيئة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وبأدوارهم الإيجابية في مواجهة هذه المشكلات والإسهام في حلها وذلك بتقديم هذه الموضوعات والمشكلات ومعالجتها في المناهج المختلفة كل حسب طبيعته . وقد تنتج مشكلة زواج الشباب من أجنبيات أو انصرافهم عن الزواج بسبب عدم قدرتهم علي تكاليف الزواج المادية الكبيرة وهذا يسبب مشاكل اجتماعية خطيرة ، وهذا يتطلب تدخل الجهات المختلفة في الدولة ومن بينها التربية والتعليم ومناهجها لعلاج هذه المشكلة والتوعية بخطورتها علي الشباب والفتيات وإعاققتها لعملية التنمية في المجتمع . وقد يكون هناك مشكلات أخرى مثل : الأمية ونقص

الوعي ، والسلوك الاستهلاكي للإنسان في تعاملاته الحياتية ، وعدم الرغبة في العمل والإنتاجية والاعتماد على الدولة في كل شئ ، وهذا يتطلب التوسع في التعليم وجعل التعليم للجميع (Education for All) هدفاً مركزياً للتنمية والتأكيد على التنوير والتنقيف للقضاء على الأمية والجهل وإعداد الأفراد المثقفين المسلحين بالإيمان والعلم والمعرفة من خلال المناهج الدراسية المختلفة ومن ثم توفير فرص العمل المناسبة لهم للتحاق بها والإسهام في زيادة الإنتاج وإسراع عملية التنمية .

ومن الواضح أن ظهور مثل هذه المشكلات والتطورات وغيرها واستمرارها لفترة طويلة يؤثر سلباً على عملية التنمية ويقتضي تطوير المناهج ومعالجتها ضمن محتواها معالجة سليمة ومناسبة لإعداد الأفراد للتعامل معها بوعي وعقلانية وتفكير والحد منها .

٣- التطورات في المعرفة العلمية والتربوية والتكنولوجية : لقد تزايدت المعرفة الإنسانية بدرجة كبيرة في شتى مجالات الحياة في نهاية القرن العشرين إلى أن أصبح يطلق على هذا العصر الذي نعيش فيه مسميات عديدة منها : عصر العلم ، وعصر المعرفة، وعصر العلم والمعرفة، وعصر المعلومات، وعصر التكنولوجيا، وعصر الفضاء، وعصر التقنيات الحديثة، وعصر الكمبيوتر والإنترنت، وعصر التكنولوجيا الحيوية (الهندسة الوراثية) .

وقد صنف المتخصصون التغيرات والتطورات التي حدثت في العالم في نهاية القرن العشرين إلى ثورات عالمية عديدة : ثورة المعرفة ، وثورة الاتصالات ، والعولمة والثورة الاجتماعية والثورة الصناعية .

وهذا بسبب التقدم العلمي والتكنولوجي واستخدام التقنيات الحديثة في مختلف مجالات الحياة ، حتى أصبح الإنسان غير قادر على متابعة كل المستجدات في هذه الأيام إلا بمساعدة التقنيات الحديثة والحاسبات والإنترنت . وحيث أن مناهج التعليم تستمد محتواها من التراث الثقافي وأوجه النشاط الإنساني ، وهي تعبير عن واقع الحياة الاجتماعية والاقتصادية التي تسعى لإعداد الأفراد لها فإن هذا يستلزم تطوير مناهج التعليم وإعادة النظر في أهدافها وتنظيم محتواها وأساليب تدريسها وتقويمها ، والاستفادة من المستجدات العلمية والتكنولوجية مع الالتزام بأخلاقيات العلم والمحافظة على الهوية الثقافية للمجتمع والتوجيه الإسلامي للعلوم المختلفة، والابتعاد عن المعلومات والحقائق المنفصلة والمجزأة والتركيز على المفاهيم الأساسية والكبرى والمبادئ والتعميمات في كل علم من العلوم والتأكيد على مدخل التكامل في تنظيم المحتوى ، والإقلال من ثقافة الحفظ والانتقال إلى ثقافة التفكير والإبداع وتنمية العمليات العقلية العليا ومهارات التفكير اللازمة للتعامل مع المعلومات واكتسابها وفهمها بدلاً من حفظها ثم نسيانها بعد الامتحان فيها ، وتنمية المهارات اللازمة للتعامل مع الحاسب وتوظيفه في العملية التعليمية .

٤- نتائج تقويم المناهج والعملية التعليمية : لقد صممت المناهج الدراسية الحالية في ضوء الحاجات العلمية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع في فترة من الفترات ، و تقويم المناهج عملية ضرورية ويجب أن تكون مستمرة علي امتداد فترة تنفيذها للوقوف علي مدي تحقيقها للأهداف المنشودة منه ومواءمتها لمتطلبات التنمية في المجتمع وتعرّف إيجابياتها للاستفادة منها وسلبياتها لمحاولة علاجها . ولقد أظهرت نتائج تقويم المناهج - من خلال آراء وملاحظات المعلمين والمشرفين التربويين ومديري المدارس ، ومن نتائج الاختبارات - أنها قد حققت بعض الأهداف التي وضعت من أجلها في الفترة السابقة وأخفقت في تحقيق البعض الآخر .

ولكن حدثت تطورات عديدة في مختلف مجالات الحياة في السنوات الأخيرة تستلزم إعادة النظر في المناهج الحالية وتطويرها لمواكبة هذه التطورات وبما يتناسب مع التقدم العلمي والتحولت الاجتماعية والاقتصادية والتغيرات العالمية وتلبيتها لمطالب التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع وتحديات العولمة .

ويشير تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩م إلى الارتباط الملحوظ بين ترتيب الدول على أساس حالتها التعليمية ضمن مكونات التنمية البشرية ، فالدول الصناعية التي تحتل المواقع الأولى في ترتيب الدول الـ (١٧٤) يتراوح المؤشر التعليمي ما بين (٠,٩٩) و (٠,٩٠) والحد الأقصى (١) . يدخل في هذه العلاقة الملحوظة كوريا الجنوبية فترتيبها (٣٠) ومؤشر الحالة التعليمية (٠,٧٣) ، أما الدول العربية يقع معظمها في ترتيب ما بين (٤١ ، ١٢٠) ومؤشر تعليم ما بين (٠,٧٧ ، ٠,٦٢) فيما عدا السودان واليمن وموريتانيا وجيبوتي فهي أدنى من ذلك ترتيباً وتعليماً . وهذا يبين أن صورة التعليم في الدول العربية ومن بينها مصر تبرز انخفاض مستوى العملية التعليمية .

هذا فضلاً عما أسفرت عنه نتائج الاختبارات الدولية في العلوم والرياضيات لمشروع دراسة الاتجاهات الدولية للعلوم والرياضيات (TIMSS) الذي يجرى كل أربع سنوات عن ترتيب في نهاية القائمة لدولتين من الدول العربية التي شاركت في مسابقة (TIMSS) .

٥- مفهوم العولمة وتحدياتها : أصبح مفهوم العولمة موضة في العلوم الاجتماعية ، وقولا مأثورا جوهرها في آراء خبراء الإدارة والاقتصاد والتعليم ، وشعارا يتداوله الصحفيون والسياسيون من كل جانب (بول هيرست ، وجراهام طومبسون ، ٢٠٠١م ، ص ٩) .

ويبدو أن مفهوم العولمة برز حديثا كنتيجة طبيعية للثورة العلمية والتكنولوجية ، والتقدم في مجال الاتصالات والمواصلات وتكنولوجيا المعلومات ، والتطور السريع للأسواق العالمية ، وسقوط الشيوعية .

والعولمة تعني جعل الشيء على مستوى عالمي أي نقلة من حيز المحدود إلى اللامحدود ، وهنا يعني العالم كله متجاوزا الحدود الجغرافية المعروفة للدول المختلفة .

أما العولمة من الناحية الاصطلاحية ، فلها تعريفات متعددة ، فهناك من ينظر إليها من زاوية اقتصادية ، ومنهم من يعرفها من ناحية سياسية وبعضهم يعرفها من زاوية ثقافية . ويرى البعض أن " العولمة هي سيطرة وغلبة ثقافة من الثقافات على الثقافات الأخرى في العالم ، أو كما يقول البعض : عولمة أو كونية الثقافة بقصد الهيمنة والسيطرة على خيرات الشعوب لصالح تلك الثقافة .

وهي : سيطرة دولة أو عدة دول أو القوي الكبرى على العالم وإزالة الحدود والحواجز الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والتربوية بين الدول وتغريب العالم ، وبذلك تقضي على الخصائص والمميزات المتفردة لكل أمة وخصوصيات أقاليمها ، أو الانتماء لوطن أو لدولة معينة .

### التحديات التي تفرضها ظاهرة العولمة :

تواجه دول العالم العربي والإسلامي تحديات متعددة في ظل العولمة ؛ و من هذه التحديات :-

- ١- الهيمنة الثقافية الغربية وتهميش الثقافة الإسلامية .
- ١- زيادة الشعور بالاغتراب .
- ٢- محاولة إضعاف الانتماء والهوية الثقافية الإسلامية .
- ٣- إضعاف الانتماء الوطني و المواطنة .
- ٤- تشجيع الثقافة الاستهلاكية و التخلف العلمي والتكنولوجي للمجتمعات العربية والإسلامية .
- ٥- التأثير على المبادئ والقيم الخلقية .

### العولمة والتعليم :

كان برنامج "اليونسكو" و"الأمم المتحدة" منذ مطلع السبعينات في القرن العشرين هو استكمال الجهود الهادفة إلى تعميم التعليم الابتدائي والأساسي والقضاء على الأمية وتطوير أنظمة التعليم في مناطق عدة من العالم مثل: أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا. وكانت الدول العربية معنية ضمناً بهذا البرنامج ، إذ كان من المتوقع القضاء على الأمية بحلول عام ٢٠٠٠ م من خلال وضع برنامج إقليمي تعاوني مع المؤسسات "الوطنية"، وأكّدت اللقاءات خلال تلك الفترة على هذا التوجه ، ووضعت الخطوط العامة لقيام مثل هذا البرنامج من أجل تنمية الموارد البشرية باعتبار أن العقل أو الإنسان هو رأس المال الأساسي . وكان البرنامج المذكور يهتم بالأطفال في سنّ الدراسة وبخاصة أولئك الذين تحول ظروفهم دون استكمال تعليمهم أو الالتحاق بالمدرسة ، ويعنى أيضاً بالمتسربين في المرحلة الابتدائية أو الإعدادية باعتبار أن خريجي هاتين المرحلتين يمثلون طاقة عاطلة عن العمل لعدم كفاءتهم الحرفية . فكل شيء في تلك الفترة (السبعينات من القرن الماضي) متعلق بالتربية والتعليم ، محط دراسة وتخطيط مثل التخطيط

للميزات العامة ورفع كفاءة المؤسسات التعليمية والتربوية وتنظيم الإدارة وتحسين مستوى المناهج وطرق التدريس وتفعيل الإعلام التربوي وتكافؤ الفرص .

ولكن منذ أحداث عام ٢٠٠٠ م أو بعدها بقليل أصبحت المناهج الدراسية وخاصة الدينية في العالم الإسلامي مصدر قلق للآخرين وبدأ الحديث عن محتوى المناهج أكثر وضوحاً في : ما يجب أن يدرس وما يجب أن لا يدرس في المؤسسات التعليمية ، ولقد كان هذا الحديث مؤشراً نحو عولمة التربية والتعليم باعتبار أن العالم يعيش أمواج العولمة .

لقد كثر الحديث عن العولمة، وبخاصة فيما يتعلّق بالمجال الاقتصادي والمجال الثقافي وعالم الاتصالات ، وكان بدرجة أقل عن عولمة المجال السياسي وعولمة الإعلام رغم أهميتهما، فأصبحت أوجه العولمة مألوفة إلى حدّ ما. أمّا بالنسبة للعولمة في المجال التربوي والتعليمي فكانت أهدافها مبهمّة إلى زمن قريب .

### فما هي العلاقة بين العولمة والتربية والتعليم ؟ :

إنّ العولمة والتربية والتعليم، ينتميان إلى حقلين معرفيين مختلفين، ممّا يوّلّد ظاهرياً شيئاً من التباين بينهما. فالعولمة يغلب في تفسيرها الطابع الاقتصادي، والسياسي كما سبقت الإشارة في حين أن التربية والتعليم ينتميان إلى حقل معرفي وثقافي موجّه يغلب عليه الطابع الفكري والعلمي والاجتماعي ، ولكن ، في الوقت نفسه، فإن حركة التاريخ تجعل من التربية والتعليم منظومة ذات أبعادٍ متداخلة (السياسة والاقتصاد والثقافة) .

العولمة في بُعديها الأولين (الاقتصادي والسياسي) تركز أيضاً إلى الجانب التربوي الذي يزودها بالأفكار (كما تركز أيضاً إلى الإعلام) . وهذا لا يعني مطلقاً أنّ العولمة الاقتصادية والسياسية مرهونة في تطورها بالجانب المعرفي فحسب ، ولكن في الوقت نفسه يمكن للدارس أن يلحظ الترابط بينهما ، وذلك لِمَا للمجال السياسي والاقتصادي من تأثير مباشر على المجال التربوي التعليمي ، والعكس صحيح أيضاً . ولمعرفة العلاقة الجدلية بين العولمة والتربية والتعليم نرى عرض بعض التعريفات الأولية لهذه المفاهيم

### فما العولمة ؟ وما التربية والتعليم ؟ وما العلاقة بينهما ؟ :

إنّ تعريف العولمة هو أمر شائك إذا دخلنا في تفاصيله ، كما إن كل المعطيات تشير إلى أنّه لا ينبغي الافتناع بتعريف واحد لظاهرة غير مستقرّة ومتعدّدة الأبعاد ، ففهم عالم الاقتصاد للعولمة يختلف عن فهم عالم الاجتماع، والسياسي والمعلّم (المربيّ بعامة) أو غيرهم... لذلك أصبح من الضروري التمييز بين العولمة الاقتصادية والعولمة السياسية والعولمة الثقافية والعولمة التربوية والعولمة الإعلامية... فلا توجد إذاً عولمة واحدة، بل هناك أنماط للعولمة تتفاوت في معانيها .

والعولمة المجردة أو الشاملة ، كما يعرفها "رونالد روبرتسون" هي اتجاه تاريخي نحو صغر وتقارب العالم أو العالم القرية الصغيرة ، وزيادة وعي الأفراد والمجتمعات بهذا الصغر. أمّا "مالكوم واترز" فيعرف العولمة بأنها كل المستجدات والتطورات التي تسعى إلى دمج سكان العالم في مجتمع عالمي واحد .

ومهما ذكرنا من تعريفات العولمة ، فإننا نلاحظ عنصراً جامعاً بينها يشير إلى اختزال المسافة المكانية الزمانية . لكن البعض يرى أن هذا الاختزال هو شيء بديهي حاصل نتيجة التطور بمستوياته المتنوعة ، ولكن الذي ليس بديهياً هو منحى الهيمنة أو السيطرة للعولمة والذي تدفعه فكرة القوة أكثر من أي شيء آخر، والبعض الآخر رأى " وجوب التفاعل والانخراط " في العولمة بشكل يوحي وكأنّ العولمة حزب سياسي مهيم ، أو كأنّ العولمة لا مفرّ منها . والبعض الآخر أيضاً تجاهل الأمر ورأى أن الحديث أو التنظير عن أو للعولمة هو شيء بلا معنى . لكن الحقيقة أن هناك تحديات واقعية تتمثل في نزعة دول كبرى إلى الهيمنة والسيطرة على اقتصاديات وثروات وثقافات الشعوب الأخرى خاصة الدول العربية والإسلامية تحت ادعاءات شتى منها : امتلاك الأسلحة النووية أو البيولوجية أو الكيميائية ، أو الإرهاب ، أو أن هذه الدول تهدد أمن واستقرار الشرق الوسط ، أو تكوين الشرق الأوسط الكبير .

أما التربية فترتبط ارتباطاً وثيقاً بالفرد والمجتمع ، وتهدف إلى جعل الفرد عضواً اجتماعياً يتكيف ويتأقلم مع المتغيرات حوله ويؤثر فيها بدوره نحو الأفضل ويفيد مجتمعه . وأما التعليم فيعدّ محوراً رئيساً من محاور التنمية وأحد المكونات الأساسية في بناء الإنسان وتنميته وتحقيق التماسك الاجتماعي والسياسي وتفعيل حركة الاقتصاد ، فالتعليم هو الأسلوب والأداة لتطوير الشعوب والمجتمعات .

وتعتمد الدول في تخطيطها للحاضر والمستقبل على التعليم كأداة مهمة في التنمية بمفهومها الواسع، فإذا كانت الصناعة هي المحرك لآلة الاقتصاد خلال القرنين الماضيين (التاسع عشر والعشرين) فإن التربية ستبوء المكانة نفسها التي كانت للصناعة، وهذا واقع أخذ في التبلور باستمرار.

ولقد أشار "جاك ديلور" في تقريره لليونسكو (١٩٩٥) حول مستقبل التربية في العالم إلى هذا الاتجاه الحضاري ، حيث أوضح بأن التركيبة الاقتصادية العالمية ستنتقل مرحلياً وبصفة تدريجية من المثال الصناعي الذي ساد القرنين الماضيين إلى التركيبة المعرفية والإنتاج العلمي خلال القرن الحادي والعشرين .

#### - تحديات وتأثير العولمة على التعليم :

إن العولمة كظاهرة ذات أبعاد متعددة تهدف إلى دمج العالم معاً من خلال تعميم نماذج معينة ، لذلك سعى منظرو العولمة إلى صنع آليات خاصة بها، وذلك من أجل تفعيل دورها المعرفي والثقافي،

فتركز هذا الجهد على مجالي التربية والتعليم أخيراً بعد أن كان الجهد اقتصادياً وسياسياً وإعلامياً باعتبار أن التعليم هو الوسيلة التي يمكن من خلالها نشر أفكار العولمة .

فما هي الآليات المعتمدة عالمياً في تسويق " المعرفة العولمية " التي تؤثر بالضرورة في التربية والتعليم في العالم ، باعتبار أن هذا الشأن ( التربوي التعليمي ) ليس شأنًا وطنياً أو محلياً ضيقاً حسب المنظور الأمريكي وإنما هو شأن عالمي يلامس الأمن والسلام والاستقرار العالمي ، وحسب رؤيتهم هو شأن يتسم بالانفتاح .

لقد حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على السيطرة على المؤسسات الدولية ذات الاختصاص وتهديدها ، مثل: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) وحاولت التوغّل في منظمات إقليمية أخرى ذات طابع تربوي وثقافي مثل: المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ، وقد سعت كذلك إلى توجيه نشاطات هيئات دولية أخرى ذات طابع اقتصادي مثل: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي لتكون أدوات سيطرة وهيمنة، وذلك من خلال توجيه جهودها الخاصة إلى خدمة نمط معين من الفكر المعرفي والثقافي والتربوي والتعليمي لدول أخرى في العالم .

وأخذت هذه الظاهرة ( العولمة ) في التزايد بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠٠م في واشنطن ونيويورك، حيث تبدلت السياسة الأمريكية من الدبلوماسية إلى المواجهة العسكرية التي لا تقبل الحوار أو التأجيل . وبدأت رؤية العالم بعين واحدة ، وعلى المستهدفين تخريب بيوتهم وأعشاشهم بأنفسهم لأنها تنتج وتولد إرهابيين خطر على العالم الغربي.

لقد بدأ تشكيل هذه الرؤية على نحو جوهري وفق خطوط ثقافية وحضارية عميقة، وأصبحت المعركة الواحدة تخاض في ميادين عديدة : اقتصادية وسياسية وتربوية وإعلامية دون فصل بين النتائج . والمثال اليوم أصبح واضحاً ، حيث أصبح تدخل المنظمات والمؤسسات المالية العالمية في الشؤون التربوية التعليمية المحلية تدخلاً واضحاً، وهذا يتدخل واضح من الولايات المتحدة الأمريكية التي تتصرف في هذه المؤسسات والمنظمات العالمية وكأنها إحدى مؤسساتها الوطنية، فهي ( تسعى إلى ربط إسناد القروض والهبات والمساعدات بتغيير السياسة التعليمية للدول المقترضة وغير المقترضة أيضاً، مقابل تعميم "نموذج" ثقافي حضاري ينتمي إلى قوى ذات بعد واحد لا تراعي خصوصيات الأمم والشعوب الأخرى، ففي التجربة المكسيكية يتبين لنا حقيقة مثل هذه الممارسات التي ينتهجها صندوق النقد الدولي من أجل تكريس خطط تربوية وتعليمية دخيلة تعد إحدى تجليات ما يسمى بالاستعمار الأجنبي الجديد .

وخلاصة هذه التجربة أن صندوق النقد الدولي اشترط على هذه الدولة تعديل المناهج الدراسية من أجل الحصول على قرض مالي لتطوير التجهيزات التعليمية . وفي هذا السياق أمر الأمريكيون بعض الدول العربية والإسلامية بتغيير المناهج الدراسية وبخاصة بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر مثل : أفغانستان وباكستان ومعظم الدول العربية وغيرها لأنها تثير التعصب الديني والكراهية وتجعل السلام

أمراً مستحيلاً ، وقامت أمريكا بتدمير العراق حسب هدفها وأفكارها وبجحة التخلص من أسلحة الدمار الشامل الوهمية ونشر الديمقراطية وليس تاصيل الاستعمار والتبعية والسيطرة والهيمنة وحتى الآن يعيش الشعب العراقي ويلات الحرب والدمار في وجود القوات الأمريكية وبعض الدول التابعة لها .

وبهذا أصبحت القوة العسكرية الأمريكية تحدد أولويات التطور الثقافي والتعليمي والتربوي في العالم بصفة عامة والمجتمعات العربية والإسلامية بصفة خاصة ، وأصبحت المناهج والثقافة لا ترتبط باحتياجات المجتمعات العربية والإسلامية ودون أي اعتبار قيمي لأهميتها في التربية وبذلك بدأ عهد ونوع جديد من الاستعمار الثقافي التربوي ، وتحاصر اللغة العربية في المدارس والجامعات مقابل زحف اللغة الإنجليزية .

وإذا كان بعض الخبراء يرى في التربية والتعليم طريقة للاستثمار الاقتصادي، وأنها ظاهرة معرفية وثقافية ، فإن البعض الآخر، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية حاولت وتحاول استغلال المجال التربوي والإعلامي لغايات السيطرة والاحتواء وجعل القنوات الفضائية المتنوعة بتنوع الأمم ، ميداناً خصباً لقتل الفكر والقيم والأخلاق . وبهذا تسعى إلى تهميش التربية والتعليم من الاتجاه التربوي التثقيفي إلى التدريب الموجه لسلب إرادة الشعوب وتاريخها وحضارتها عن طريق سلطة عسكرية تلغي الحقوق الأساسية في المعرفة بأبعادها المختلفة ومستوياتها المتعددة . وهذه من أخطر تحديات وتجليات ما يسمى " العولمة " التي يجب مواجهتها . لقد أصبحت المساهمة الإيجابية حسب المفهوم الأمريكي ترتبط في مجال التعليم في الدول العربية والإسلامية بعملية " علمنة " التعليم وتجريده من البعد الديني .

وإذا تحدثنا عن المناهج الدراسية فإن الحديث مرتبط هو الآخر ليس بالإعلام فحسب، بل بمختلف جوانب الحياة والخطاب الديني وخطب الجمعة والنظام الاقتصادي والسياسي والحياة الاجتماعية وكل شيء في الحياة ، لأن التربية هي الحياة.

وعولمة التعليم من منظور أمريكي يعني تحديد ما يجب تدريسه وما لا يجب تدريسه حتى في العلوم الدينية وذلك من خلال ما يواجهه الأمريكي من تجارب تعليمية وتثقيفية مختلفة المستويات ، ولكن المجتمع الأمريكي في الوقت نفسه يضم أناساً واعين يستنكرون العدوان والقتل وينهون حكام بلادهم علناً وبحزم عن أعمال الإرهاب والتدمير، أولئك هم الذين يمثلون الجانب العاقل والمعتدل من السلوك الأمريكي ، ليس لأنهم لا يتعرضون لعملية تثقيفية وتربوية تحثهم على هذا ، ولكن كان لهم العقل الناقد والثاقب في دراسة الأحداث والواقع والتطورات والنتائج .

### التعليم والهوية والعولمة :

يرتبط مفهوم الهوية بعملية العولمة باعتبارها القضية المحورية التي تعبر عن التحدي الحضاري الحقيقي الذي يشهده العالم مع غروب الألفية الثانية ، ويكاد تشكل قضية الهوية الهاجس الوحيد والثابت

في أية معالجة لمظاهر العولمة ، لا سيما وأن بعض المثقفين يرى العولمة مخطط أو هدف في حد ذاته بوعي وقصد من أجل اجتياح العالم وتهديد الثقافات المحلية الأخرى ، وإن كانت في حقيقتها سياسة ينتهجها قطب واحد من أجل تثبيت الهيمنة على مستويات متعددة .

لقد صنعت القوة مفهوم العولمة بشكلها الحالي وإن كان العالم قد عرف أنماطاً سابقة للعولمة عبر التاريخ ، لكن بآليات ومفاهيم مختلفة حيث جعلت العالم يخوض مجابهات لم يعرفها من قبل، بسبب الحدود الجغرافية وحدود المكان والزمان، باعتبار أن هذه العناصر كانت تعني سابقاً، وإلى سنوات متأخرة، السيادة الوطنية بمعناها السياسي والنفسي والتربوي . ورغم وهمية هذه الحدود في كثير من الأحيان، إلا أنها كانت تؤدي وظيفة الإحساس بالانتماء والتمايز، لذلك أصبحت الشعوب أكثر حاجة للبحث عن شروط تؤكد اختلافها وتمايزها عن بعضها البعض بقصد تكوين علاقة واضحة بين الدول وبعضها، ومن هنا يأتي دور التعليم في ترسيخ الوعي بالهوية العربية وقبلها الهوية الدينية في ظل تشابك العلاقات أو ما يسمى بالعولمة .

فالهوية أو الذاتية بالنسبة للمجتمع هي مجموعة الخصائص والصفات والسمات التي يتمسك بها مجتمع وتميزه عن غيره من المجتمعات . فالمجتمع العربي والإسلامي له حضارته وخصائصه التراثية وعقائده الدينية التي يتمسك بها ولا يجب المزايمة والاعتداء عليها بغطاء العولمة .

إن العولمة قد أصبحت اليوم محكومة من خلال توجيه وقيادة أمريكا للعالم حيث استخدمت القوة والأجهزة الإستخباراتية سبيلاً لمساندة العولمة الاقتصادية والعولمة التعليمية التربوية .

وهذا يتطلب من الدول العربية والإسلامية المبادرة لبناء نظام تعليمي قوي ومتناسك ، إذ إن المؤسسة التعليمية ليست مصنعة ثقافياً ومعرفياً فقط ، بل هي تتداخل مع الجوانب الاقتصادية والسياسية والعسكرية ويمكن من خلالها الانطلاق نحو مستقبل أفضل .

#### - تصور مقترح لمناهج العلوم لتحقيق متطلبات التنمية ومواجهة تحديات العولمة :

يمكن أن نشير إلى أن إعداد التصور المقترح لمناهج العلوم يجب أن ينطلق من الأهداف العامة للتعليم ، لذا تم تحديدها أولاً فيما يلي :

#### الأهداف العامة للتعليم :

- ١- تدعيم الهوية الثقافية للمجتمع ومسايرة التطورات المعاصرة .
- ٢- تمكين الطلاب من اللغة العربية وزيادة الثروة اللغوية والتراث العربي والإسلامي .
- ٣- تأكيد دور الدين الإسلامي في مواجهة القضايا والتحديات المعاصرة .

- ٤- التأكيد على جهود وإنجازات ودور العلماء العرب والمسلمين في بناء الحضارة العربية والإسلامية والعالمية .
- ٥- تزويد الطلاب بمفهوم المواطنة ( الحقوق والواجبات والمسئوليات ) وتنمية مقومات الانتماء الوطني وترسيخه .
- ٦- تزويد الطلاب بمفهوم الهوية العربية والإسلامية ومقوماتها والتمسك بها .
- ٧- تعويد الطلاب على استخدام أسلوب التفكير العلمي والناقد وتنمية مهارات التفكير والاختيار بين البدائل والانتقاء ومواجهة المواقف والمشكلات واتخاذ القرارات والحلول المناسبة .
- ٨ - تنمية القيم والعادات والاتجاهات العلمية والاجتماعية .
- ٩- تنمية الثروات البشرية وبناء القدرات الذاتية في مجال العلم والتكنولوجيا .
- ١٠- تزويد الطلاب بمهارات الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات .
- ١١- نشر الثقافة العلمية وتنمية الانتماء الاجتماعي والثقافي والوعي العلمي والمعرفة العلمية والرياضية .
- ١٢- تشجيع الطلاب على المشاركة والمناقشة وحرية التعبير والتعبير عن الذات .
- ١٣- مساعدة الطلاب على التمييز بين مصادر المعرفة والمعلومات ، والتمييز بين المفاهيم والأفكار الصحيحة المقبولة والخطأ المرفوضة .
- ١٤- تشجيع الطلاب على الابتكار والبحث وإنتاج وتوليد المعرفة واستخدامها .
- ١٥- تشجيع الطلاب على اتخاذ القرارات الشخصية الفردية والجماعية والاجتماعية .
- ١٦- تشجيع الطلاب على العمل الجماعي والتعاوني وتخطيط وتنفيذ وإدارة المشروعات الصغيرة والإنتاج .
- ١٧- تعويد الطلاب على تسويق الإنتاج والمنتجات .
- ١٨- التوازن بين بعدي الكم والكيف والاهتمام بتنمية المهارات العلمية والعملية والتطبيقية في التعليم ومناهجه .
- ١٩- تعويد الطلاب على التعلم الذاتي والاستقلالية وتحمل المسؤولية والتقييم وإصدار الأحكام .
- ٢٠- تحقيق مستوى جودة متميز للطلاب المتخرجين من مراحل التعليم العام .
- ويمكن للمؤلف تقديم تصوراً مقترحاً قد يسهم في الارتقاء بمستوي مناهج العلوم للوفاء بمتطلبات التنمية ومواجهة تحديات العولمة فيما يلي :

**أولاً : في مجال تخطيط وتطوير مناهج العلوم وتأليف الكتب الدراسية :**

يقتضي مجتمع المعرفة والمعلومات من مخططي ومطوري مناهج العلوم ومؤلفي الكتب الدراسية الاهتمام بغايات وأهداف رئيسية كبرى تعمل التربية العلمية على تحقيقها وهي :

- ١- اكتساب الطلاب المعارف والمهارات العلمية والقيم الاجتماعية المرغوبة .
- ٢- مساعدة الطلاب على التكيف مع المجتمع والحياة والبيئة .
- ٣- تنمية الذات والقدرات الشخصية .
- ٤- إعداد الطلاب لمواجهة متطلبات العمل والحياة في عصر العولمة .

وهذه الغايات الأربع لتدريس العلوم تتفق مع مبادئ تقرير اليونسكو للتربية في القرن الحادي والعشرين وهو أن التعليم يجب أن يقوم على المبادئ الأربعة التالية (جاك ديبلور في : جابر عبدالحميد ، ١٩٩٨م ، ١٠١) : تعلم لتعرف ( كيف تعرف وليس ماذا تعرف ) ، تعلم لتعمل ، تعلم لتعيش وتشارك مع الآخرين ، تعلم لتكون .

وهناك بعض المجالات التي ينبغي أن يهتم بها مخطط ومطور مناهج العلوم والتكنولوجيا في عصر العولمة مثل :

- ١- مجال صناعة المعلومات والاتصالات .
- ٢- مجال الكمبيوتر والصناعات المرتبطة .
- ٣- مجال الالكترونيات الدقيقة .
- ٤- مجال التكنولوجيا الحيوية .
- ٥- مجال المواد الجديدة والفائقة الأداء .
- ٦- مجال صناعة الفضاء والطيران .
- ٧- مجال الإنسان الآلي والروبوت .

هذه المجالات تتحكم في تقدم الحضارة الجديدة في عصر العولمة ، لذا بدأت كثير من الدول المتقدمة التعاون مع بعضها لمزيد من الإنتاج والتنمية و الجودة .

**ثانياً : في مجال الأهداف العامة لتدريس العلوم :**

حددت الأكاديمية القومية للعلوم في أمريكا عام ١٩٩٦م (NAS, 1996, 13) أهداف العلوم المدرسية التي تشكل الأساس للمعايير القومية للتربية العلمية (National Science Education Standards ) لإعداد الطلاب القادرين على :

- إثراء الخبرة وإثارة المعرفة والفهم للعالم الطبيعي .
- استخدام العمليات العلمية المناسبة والمبادئ في صناعة القرارات الشخصية .
- الاشتراك الواعي في المناقشات العامة والحوارات حول الأمور العلمية والاهتمامات التكنولوجية .
- زيادة إنتاجيتهم الاقتصادية من خلال استخدام المعرفة ، والفهم ومهارات الشخص المتصور أو المثقف علمياً Scientifically Literate Person في الحاضر والمستقبل .

ونضيف هنا هدف هام آخر لتدريس العلوم وهو :

- تنمية مهارات التفكير العلمي والابتكاري وتشجيع الطلاب على الابتكار في فروع العلوم المختلفة .
- والأهداف السابقة تحدد المجتمع المثقف علمياً ومجتمع المعرفة .

ويجب أن تعمل أهداف تدريس العلوم على تحقيق ما يلي :

- ١- الثقافة العلمية للطلاب وفقاً لطبيعة وخصائص كل مرحلة تعليمية .
- ٢- العلاقة بين العلم والتكنولوجيا والمجتمع والبيئة .
- ٣- أخلاقيات العلم والقيم في تدريس العلوم وأخلاقيات البحث في التربية العلمية .
- ٤- مفهوم الهوية العربية والإسلامية والمواطنة ودور العلماء العرب والمسلمين في تطور العلوم .
- ٥- التربية البيئية والسكانية .
- ٦- التربية الوقائية .
- ٧- التكامل والترابط والتداخل بين فروع العلوم والعلوم الأخرى .

**ثالثاً: في مجال محتوى العلوم :**

يجب التأكيد على :

- التوازن بين بعدي الكم والكيف وعمق موضوعات العلوم .
- اختيار محتوى مقررات العلوم في ضوء معايير محتوى العلوم (Science Content Standards) الثمانية وهي : توحيد المفاهيم والعمليات في مادة العلوم ، العلوم كاستقصاء ، والعلوم الفيزيائية ، وعلوم الحياة ، وعلوم الأرض والفضاء ، والعلوم والتكنولوجيا ، والعلوم من المنظور الشخصي والاجتماعي ، وتاريخ وطبيعة العلم .

والمعايير الثمانية للمحتوى تمّ تحديدها لكل مرحلة أو مستوى من المستويات الدراسية الثلاثة وهي (K-4, 5-8, 9-12) ويشتمل كل معيار على المفاهيم والأفكار والموضوعات التي تحققه لكل مستوى من المستويات ، وتؤكد معايير المحتوى على أهمية الاستقصاء العلمي في عرض موضوعات المحتوى ، وأن الاستقصاء خطوة متقدمة وأبعد من (العلوم كعمليات) . والنظرة الحديثة للاستقصاء تشمل : عمليات العلم بداخلها ، وهذه تتطلب من الطلاب أن يجمعوا بين العمليات والمعرفة العلمية .

وأن العلوم كاستقصاء تعتبر أساساً لتعليم مادة العلوم ، ومبدأ حاكماً في التنظيم الكلي والاختياري لأنشطة الطلاب ، وأن العلم كاستقصاء موازٍ للتكنولوجيا كتصميم ، فكلاهما يؤكد على تنمية قدرات وفهم الطلاب ، بالارتباط بالمجالات الأخرى مثل الرياضيات ، وكذلك تؤكد المعايير على مدخل التكامل (Integration) عند تنظيم محتوى موضوعات مناهج العلوم .

**رابعاً : في مجال استراتيجيات وأساليب التدريس والأنشطة والمواد التعليمية :**

تصور مقترح لاستراتيجيات وطرق التدريس في ظل العولمة فيما يلي :

لكي يقوم تدريس العلوم بدوره في تلبية متطلبات التنمية ومواجهة تحديات العولمة يجب أن يهتم بالمبادئ التالية :

- خصائص التدريس الفعال والتعلم النشط .
- تدريس العلوم للفهم .
- العلوم تقوم على العمل والفعل .
- العلوم تقوم على أساس الاستقصاء .
- التعلم التوليدي .

وأن يخطط ويصمم المنهج بحيث يعتمد تنفيذه وأساليب تدريسه على الاستقصاء والحوار والتفاعل والتعاون والتأمل وطرح الأسئلة والآراء والأفكار والعصف الذهني ومناقشة البدائل . والتقليل من الأسلوب التقليدي في التدريس والمتمثل في المحاضرة أو الإلقاء ، واستخدام أساليب واستراتيجيات حديثة لعملية التعليم التعلم .

**استراتيجيات وأساليب ونماذج التدريس الحديثة المقترحة لتعليم وتعلم العلوم هي :**

- البحث العلمي كنموذج للتعليم والتعلم :

**SCIENTIFIC RESEARCH AS A TEACHING AND LEARNING MODEL**

ويعرض المؤلف الخطوات الأربع لنموذج البحث العلمي في تعليم وتعلم العلوم كما يلي :

العناصر الأربعة الأساسية لنموذج البحث العلمي هي :

- ١- تشغيل أو انشغال ومشاركة الطلاب: Engaging Students
- ٢- تأسيس سياق للاستكشاف أو للتقصي : Establishing a Context for Exploration
- ٣- تعلم كتابة ورقة بحثية : Learning to Write a Research Paper
- ٤- اقتراح التفسيرات : Proposing Explanations

وهناك أيضاً عنصران آخران يمكن القراءة عنهما بتوسع وهما :

- القراءة والكتابة للفهم : Reading and Writing for Understanding
- اختيار مصادر وكيف يتعلم الطلاب : Selected Resources on How Students Learn

- الاستقصاء .

- التأمل أو الانعكاس والتدريس التأملي Reflective Teaching .
- التعلم التوليدي Generative Learning .
- الحوار والمناقشة .
- حل المشكلات .
- التعلم التعاوني .
- التعلم الذاتي .
- تمثيل الواقع .
- التدريس بمساعدة الكمبيوتر .
- التعلم عن بعد والتعلم الإلكتروني .
- المشروعات .

#### خامساً : في مجال تقويم مناهج العلوم :

يعتبر دور مناهج العلوم دوراً حيوياً وفعالاً في الحفاظ على الهوية الثقافية العربية والإسلامية وإعداد الإنسان المفكر والمبتكر ورسم الطريق الصحيح الذي يجب السير فيه وخصوصاً في ظل المتغيرات العالمية والدولية المتلاحقة . وبالتالي عند تخطيط المناهج وتطويرها يجب تحديد الغايات والأهداف التي يسعى لتحقيقها حتى يمكن تقويمه في ضوء تلك الغايات والأهداف وتحديد ما حققه وما لم يحققه ومعرفة نقاط الضعف ومحاولة علاجها ونقاط القوة وتدعيمها أي تقويم المنهج حتى نستطيع الحصول على نتائج فعالة تساعد في تنشئة الطلاب وإعدادهم .

ويجب عند تقويم مناهج العلوم أن نراعي المعايير والخصائص التالية :-

- ١- ارتباط واتساق التقويم بالأهداف ؛ لأن الأهداف هي أساس تقويم عناصر المنهج .
- ٢- عملية التقويم عملية مستمرة للتقديرات وللمستويات الطلاب لمعرفة مدى ما يحققه المنهج من أهداف مرغوب فيها .
- ٣- أن تهتم عملية التقويم بكل الوسائل والغايات .
- ٤- أن تهتم عملية التقويم بتحديد ما اكتسبه المتعلم من معلومات ومهارات وقيم وما حدث من نمو في الطلاب كجماعات حتى تستطيع أن تنتج أفراداً متمتعين بحب العمل التعاوني والاجتماعي واحترام وتقدير مجتمعهم ليحققوا أهدافه .
- ٥- يشترك في التقويم كل من له صلة بالعملية التعليمية المعلم والطالب ومدير المدرسة والموجهين والمتخصصون وأولياء الأمور ومؤسسات المجتمع .
- ٦- يجب أن يهتم التقويم بجميع أوجه المنهج المخطط والمنفذ والعوامل التي تؤثر فيه كالنواحي الإدارية والإمكانات البشرية والمادية .

- ٧- أن يهتم التقويم بالتغذية الراجعة التي تسهم في تطوير المنهج وتحسينه .
- ٨- يجب أن يشمل التقويم جميع جوانب العملية التعليمية الطلاب والمعلمين والمنهج والبيئة التعليمية ويجب أن يشمل جميع جوانب الشخصية : الجانب المعرفي والوجداني والمهاري النفس حركي .
- ٩- ينبغي أن يهتم التقويم بقدرات الطالب والمعلم .
- ١٠- التقويم عملية تعاونية تشترك فيها مختلف الجهات والمستويات التعليمية .
- ١١- ينبغي أن تترجم أهداف التقويم إلى إجراءات وأفعال سلوكية .
- ١٢- ينبغي أن يقوم التقويم علي فلسفة الديمقراطية والعدالة .
- ١٣- ينبغي أن يستخدم التقويم وسائل متنوعة لجمع البيانات .

وهذه المعايير والخصائص يجب أن تتوافر أثناء القيام بتقويم مناهج العلوم ويجب أن يقوم بها المتخصصون ، والمؤسسات الاجتماعية لها دور كبير في عملية التقويم . وكذلك يجب الاستفادة من نتائج الدراسة الدولية للعلوم والرياضيات (TIMSS) والتي تجرى كل أربع سنوات وأجريت عام ٢٠٠٣م كمسابقة على مستوى العالم لتقويم مستوى تدريس العلوم والرياضيات للمراحل الدراسية السادس الابتدائي والثالث الإعدادي والثالث الثانوي ويتم ترتيب الدول المشاركة فيها حسب مستوى تعليمها لمادتي العلوم والرياضيات وتبين نواحي القوة والقصور في التعليم لكل دولة للمساعدة في اتخاذ الإجراءات لتحسين مستوى المناهج والطلاب والمعلمين والإدارة المدرسية والإشراف التربوي . ولقد شاركت فيها مجموعة من الدول العربية ومنها مصر ؛ وحصلت مصر على ترتيب متأخر لا يليق بمكانتها الحضارية والعلمية وبمكانة علمائها ومفكرها . وسارعت وزارة التربية والتعليم والمركز القومي للاختبارات والتقويم التربوي بالاشتراك مع أساتذة المناهج وطرق التدريس بكليات التربية باتخاذ بعض الإجراءات العلمية والتربوية للارتقاء بمستوى تدريس العلوم والرياضيات ولكنها لم تكتمل وسرعان ما هدأت العاصفة .

والمعلم هو من الأفراد القادرين علي القيام بعملية التقويم لأنه متابع ومنفذ للمنهج ، ويقوم المعلم بالتقويم من خلال الاختبارات والملاحظة لسلوك الطلاب داخل الفصل وخارجه ومعرفة مدى الاستفادة منها ويعرف مشكلات الطلاب ويعرف كمتخصص مواطن القوة والضعف في المنهج فيغير الطرق والأساليب التي يستخدمها لتحسين النتائج .

وللطلاب دور كبير في عملية التقويم من خلال اخذ آرائهم فيما يدرسونه والصعوبات التي تواجههم وفيما يوفر لهم من أنشطة .

كما يجب أن يتعلموا كيفية تقويم أنفسهم وأنشطتهم وأدائهم وإلي أي مدي تحققت أهداف المنهج.

وأيضاً لمدير المدرسة أو المؤسسة التعليمية دور في عملية التقويم فهو يقيس مدى نجاح وسائل الإدارة والإشراف التربوي في تحقيق أهداف المرحلة التعليمية كما تتوفر لديه فرصة الإطلاع والإشراف على جميع الخبرات التعليمية بالمدرسة فيتمكن من تشخيص نقاط القوة والضعف والقصور والوسائل المستخدمة والامكانات المتاحة المادية أو البشرية و الثغرات فيعطي التوجيهات المناسبة من خلال خبراته ويبحث في جوانب القوة لدى المعلمين فيعززها معنوياً ومادياً .

وكذلك دور المشرف التربوي أو الموجه للعملية التعليمية فهو في غاية الأهمية في عملية تقويم المنهج والطالب والمعلم فلا تقتصر وظيفته فقط على تقويم أداء المعلم بل ينبغي عليه أن يمتد ويشمل تقويم المنهج بجميع عناصره لخبرته الكبيرة في التعليم والتعلم وعملية التقويم ، وهناك المشرف الاجتماعي فهو يستطيع من خلال المقابلات والملاحظة والاستبانة ودراسة الحالة والسجلات والملفات Portfolio والتقارير الذاتية أن يكتشف ويعرف ميول واتجاهات وحاجات التلاميذ وقدراتهم فيرفع تقارير ويعمل أبحاث حتى يساهم في عملية التقويم وبالتالي يساهم في تحسين العملية التعليمية بشكل عام ، وكذلك أولياء الأمور لهم دور كبير في نجاح عملية التقويم فتؤخذ آرائهم في الطرق المناسبة لتربية أبنائهم وقدراتهم .

ويجب أن يكون هناك دور للمؤسسات التربوية والاجتماعية في عملية التقويم فالتعاون بين كل هؤلاء سيساعد في تحسين المناهج والعملية التعليمية وتطويرها .

وبالتالي يمكن لنا معرفة مقدار الاستفادة من المناهج ومدى تحقيق أهدافها في ضوء نتائج التقويم حتى يمكن توجيهها التوجيه الصحيح .

**المقترحات والتوصيات :**

في النهاية يمكن للمؤلف تقديم بعض المقترحات والتوصيات التي قد تسهم في الارتقاء بمستوي المناهج الدراسية والعملية التعليمية بصفة عامة ومناهج العلوم بصفة خاصة للوفاء بمتطلبات التنمية ومواجهة تحديات العولمة وهي :

- ١- أهمية إعلان أهداف خطط التنمية التي تضعها الدولة لتقوم الجامعات والجهات والمؤسسات الحكومية وأفراد المجتمع بدراستها ومعرفة أهميتها وتكوين الوعي لدي الجميع بأهمية المشاركة الفعالة كل في مجال تخصصه وعمله لتحقيق هذه الأهداف .
- ٢- دراسة احتياجات سوق العمل من القوي العاملة وتحديد المهارات الأساسية اللازمة لكل نوع من الأعمال أو المهن والواجب توافرها في المتخرجين من مراحل التعليم المختلفة وتطوير الأهداف التعليمية لكل مرحلة وتضمين هذه المهارات في المناهج الدراسية .
- ٣- توفير التعليم للجميع ( Education for All ) وجعله هدفاً مركزياً للتنمية والتأكيد علي التنوير والتثقيف بصفة عامة والثقافة العلمية بصفة خاصة ( Scientific Literacy ) للقضاء علي الأمية وإعداد الأفراد المثقفين المسلحين بالإيمان والعلم والمعرفة والتكنولوجيا من خلال المناهج الدراسية المختلفة ومن ثم توفير فرص العمل المناسبة لهم للالتحاق بها ومواجهة مشكلة البطالة والإسهام في زيادة الإنتاج وإسراع عملية التنمية .
- ٤- الاهتمام بتحقيق التوازن الكمي والكيفي في التوسع في التعليم .
- ٥- تحقيق التوازن بين التوسع في التعليم العام النظري والتعليم الفني والتقني وفتح مدارس ومعاهد وكليات فنية وتقنية لإعداد وتخريج الأيدي العاملة الماهرة التي تحتاج إليها الأعمال والمهن المختلفة وسوق العمل لزيادة الإنتاج وتلبية متطلبات التنمية .
- ٦- ربط مناهج التعليم بالبيئة المحلية ومشكلات المجتمع ومجالات العمل المختلفة الزراعية والصناعية والتجارية والسياحية ، وتحديد موارد البيئة ومشكلاتها والاهتمام بأهداف التربية البيئية والسكانية .
- ٧- إعادة النظر في نظام ومناهج الثانوية العامة لمرعاة طبيعة وواقع المجتمع المصري وعدم تبني نماذج غريبة مطلقة لتطوير التعليم ومناهجه ولا تتناسب مع طبيعة المجتمع المصري وواقعه وبناء نموذج نابع من حضارة وثقافة وفكر المجتمع المصري والعربي .
- ٨- استخدام أساليب وأدوات ووسائل مختلفة لاكتشاف ميول ومواهب وقدرات الطلاب وتوجيههم التوجيه السليم والمناسب سواء أكان للتعليم العام الأكاديمي أو الفني والتقني .
- ٩- الاستفادة من الاتجاهات العالمية الحديثة في بناء وتطوير المناهج وهي: تنمية مهارات التفكير ، والثقافة العلمية ، والمستحدثات العلمية وأخلاقيات العلم ، ومدخل العلم والتكنولوجيا والمجتمع

- والبيئة ، والتربية البيئية والسكانية ، والتربية الوقائية ، والتوجيه الإسلامي للعلوم ، والتكامل في بناء وتنظيم محتوى المناهج بصفة عامة والتأكيد على التكامل بين تدريس العلوم والرياضيات والتكنولوجيا والتاريخ بصفة خاصة .
- ١٠ - تطوير الأهداف التعليمية لكل مرحلة وأهداف المناهج ومحتواها في ضوء التطورات العالمية والمحلية ، وطبيعة وخصائص الدين الإسلامي والمجتمع ومتطلبات التنمية ، وخصائص الطلاب وحاجاتهم ، ونتائج تقييم المناهج .
- ١١ - إعادة النظر في عدد وكم المقررات الدراسية ومحتواها وعدد الساعات الدراسية لكل صف ومرحلة دراسية ، وتحقيق التوازن بين الكم والكيف عند بناء المناهج وتطويرها واختيار محتواها .
- ١٢ - ربط الجوانب النظرية بالجوانب العملية والتطبيقية في المناهج والتأكيد على الممارسة والنشاط وعمل المشروعات في عملية التعليم والتعلم ، وتشجيع التعلم التعاوني الاجتماعي والتعلم الذاتي والتعلم المستمر والتعلم مدي الحياة وتنمية القيم وأوجه التقدير والاتجاهات الإيجابية نحو العمل وتقديره ، والاعتماد على الذات والابتعاد عن الاتكالية .
- ١٣ - استخدام الطرق والأساليب الحديثة في التعليم والتعلم مثل : الحوار والمناقشة ، وأسلوب حل المشكلات ، والتعلم بالاكتشاف ، والاستقصاء ، والتعلم التوليدي **Generative Learning** ، وأسلوب التعلم التعاوني والعمل في مجموعات صغيرة ، والعروض والتجارب العملية ، والدراسات الميدانية والحقلية وإجراء المشروعات ، واستخدام الحاسب في التعليم والتعلم .
- ١٤ - استخدام أساليب ووسائل تقييم متنوعة لتقويم جميع جوانب شخصية الطالب العقلية والوجدانية والمهارية (النفس حركية) للوقوف على جدوى التعليم ومناهجه في إعداد الشخصية المتكاملة .
- ١٥ - الاهتمام بالتنمية المنهية للمعلمين بصفة عامة ومعلمي وموجهي العلوم بصفة خاصة باستخدام أساليب متنوعة وحديثة مثل : ورش العمل ، وأساليب وأشكال ونماذج التدريس التأملي **Reflective Teaching** ، والملفات أو السجلات **Portfolio** في التدريس والتقويم ، والتعلم الذاتي والمستقل ، والتعلم الإلكتروني .

## المراجع

## أولاً: المراجع العربية:

- ١- أحمد عابد الطنطاوي ( ١٩٩٥ م ) : إشكالية العلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية ، التربية والتنمية ، العدد (٨) ، القاهرة ، المكتب الاستشاري للخدمات التربوية .
- ٢- إبراهيم محمد الشافعي ، وراشد حمد الكثيري ، وسر الختم عثمان ( ١٩٩٦ م ) : المنهج من منظور جديد ، ط (١) ، الرياض ، مكتبة العبيكان .
- ٣- المملكة العربية السعودية ( ١٩٩١ م ) : وثيقة النظام الأساسي والشورى والمناطق ، جريدة أم القرى ، الرياض .
- ٤- بول هيرست ، وجراهام طومبسون ( ٢٠٠١م ) : ما العولمة، الاقتصاد العالمي وامكانيات التحكم . ترجمة فالح عبد الجبار ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد ٢٧٣ ، سبتمبر .
- ٥- جاك ديلور و آخرون (١٩٩٨) : التعلم ذلك الكنز الكامن ، تقرير اللجنة الدولية للتربية للقرن الحادي والعشرين ، تعريب جابر عبد الحميد جابر ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ص ١٠١ .
- ٦- حامد عمار ( ٢٠٠٠ م ) : مواجهة العولمة في التعليم والثقافة ، دراسات في التربية والثقافة ، ط (١) ، القاهرة ، مكتبة الدار العربية للكتاب ، ١٠٤ .
- ٧- سعيد يامشموس ، ونور الدين عبد الجواد ( ١٩٨٠ م ) : التعليم الابتدائي - دراسة منهجية ، ط (١) ، الرياض ، دار الفیصل الثقافية .
- ٨- صبري الدمرداش ( ١٩٩٨ م ) : الثورات العلمية الأربع الكبرى في القرن العشرين وانعكاساتها علي مناهج العلوم في المدرسة الثانوية ، مناهج المرحلة الثانوية ، الواقع واستراتيجيات التغيير ، المؤتمر العلمي الثاني لقسم المناهج وطرق التدريس ، في الفترة من ٧-١٠ مارس ، الكويت ، كلية التربية جامعة الكويت بالتعاون مع مؤسسة الكويت للتقدم العلمي .
- ٩- عبد السلام مصطفى عبد السلام ( ٢٠٠٠ م ) : أساسيات التدريس والتطوير المهني للمعلم ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، دار الفكر العربي .
- ١٠- عبد السلام مصطفى عبد السلام ( ٢٠٠١ م ) : الاتجاهات الحديثة في تدريس العلوم ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، دار الفكر العربي .
- ١١- عبد السلام مصطفى عبد السلام (٢٠٠٢م) : تطوير مناهج التعليم لمواجهة تحديات التنمية ، ندوة :التعليم في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز - تطور وإنجاز في الفترة ( ١٩-٢١ ) ذو الحجة ١٤٢٢هـ ، جامعة الملك خالد ، أبها ، المملكة العربية السعودية ، ص ص ٣٣٧ - ٣٥٨ .

- ١٢- عبد الغني النوري ( ١٩٨٨ م ) : اتجاهات جديدة في اقتصاديات التعليم في البلاد العربية ، قطر ، الدوحة ، دار الثقافة .
- ١٣- عبد الغني عبود ( ١٩٩٢ م ) : التربية الاقتصادية في الإسلام ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية
- ١٤- عبد المحسن سعد العتيبي ( ١٩٩٥ م ) : دور التربية في التنمية الشاملة في المملكة العربية السعودية ، مجلة التربية المعاصرة ، رابطة التربية الحديثة ، القاهرة .
- ١٥- عبد الناصر محمد رشاد ( ١٩٩٧ م ) : التعليم والتنمية الشاملة ، دراسة في النموذج الكوري ، ط(١) ، القاهرة ، دار الفكر العربي .
- ١٦- علي خليل أبو العينين ( ١٩٨٧ م ) : التربية الإسلامية والتنمية ، مجلة رسالة الخليج العربي ، العدد (٢٢) ، السنة السابعة . الرياض .
- ١٧- علي علي عبد ربه ( ١٩٩٤ م ) : إسهامات التعليم في دخل الفرد والمجتمع وعلاقتها بالحراك الاجتماعي والفوارق الاقتصادية وخفض نسب الفقر بين أفراد المجتمع المصري ، دراسات تربوية ، المجلد (١٠) ، الجزء (٧٣) ، القاهرة ، رابطة التربية الحديثة .
- ١٨- علي عيسى الشعبي ( ١٩٩٢ م ) : التعليم ومتطلبات التنمية ، التوثيق التربوي ، العددان (٣٣-٣٤) ، وزارة المعارف ، مركز المعلومات الإحصائية والتوثيق التربوي ، الرياض .
- ١٩- فاروق فليح ( ١٩٩٧ م ) : التربية والتنمية في الدول النامية في ضوء نظرية التشغيل الكامل ، القاهرة ، مكتبة زهراء الشرق .
- ٢٠- محروس أحمد غبان ( ١٩٩٣ م ) : التنمية الذاتية للمجتمعات الإسلامية ووسائل تحقيقها ، المؤتمر العلمي العاشر ، المجلد الثاني ، كلية التربية - جامعة المنصورة ، في الفترة من ٢١-٢٢ ديسمبر ، القاهرة .
- ٢١- محروس أحمد غبان ( ١٩٩٤ م ) : التنمية الشاملة للمجتمعات الإسلامية ودور التربية الإسلامية في تحقيقها ، ط (١) ، المدينة المنورة ، مكتبة دار الإيمان .
- ٢٢- محمد الجوهري وآخرون ( ١٩٨٤ م ) : علم اجتماع التنمية ، القاهرة ، دار الهلال للطباعة والتجارة . ١٩- محمد عبد العليم مرسي ( ١٩٩٢ م ) : التربية والتنمية في الإسلام ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، إدارة الثقافة والنشر ، الرياض .
- ٢٣- محمد عزت عبد الموجود ( ١٩٩٥ م ) : من قضايا التعليم والتنمية ، مستقبل التربية العربية ، المجلد الأول ، العدد الأول ، القاهرة ، مركز ابن خلدون للدراسات الإيمانية بالتعاون مع جامعة حلوان .
- ٢٤- محمد لبيب النجحي ( ١٩٧٦ م ) : دور التربية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول النامية ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية .

- ٢٥- محمد محروس إسماعيل ( ١٩٩٣ م ) : اقتصاديات التعليم ، كتاب الأهرام الاقتصادي ، العدد (٦٧) ، القاهرة ، الأهرام .
- ٢٦- مكتب التربية العربي لدول الخليج ( ١٩٩٣ م ) : التخطيط للتعليم في ضوء اتجاهات النمو السكاني واحتياجات التنمية في دول الخليج العربية ، الرياض .
- ٢٧- وزارة الإعلام ( ١٩٨٥ م ) : وثائق للتاريخ ، مختارات من كلمات ولقاءات خدام الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز ، ط ( ١ ) ، الرياض ، المركز الإعلامي بالرياض ، الإعلام الداخلي .
- ٢٨- وزارة الإعلام ( ب . ت ) : المملكة العربية السعودية - تاريخ ، وحضارة ، وتنمية - ٦٠ عاماً من الإنجازات ، الرياض ، الإعلام الخارجي .
- ٢٩- وزارة المعارف ( ١٩٨٠ م ) : سياسة التعليم في المملكة ، ط(٣) ، الرياض ، مطابع وزارة المعارف .
- ٣٠- وزارة المعارف ( ١٩٩٨ م ) : التوثيق التربوي ، مائة عام من التعليم ، العدد (٤٠) ، الرياض ، مركز المعلومات الإحصائية والتوثيق التربوي .
- ٣١- وزارة المعارف ( ٢٠٠٠ م ) : التوثيق التربوي ، العدد (٤٢) ، (٤٤) ، الرياض ، مركز المعلومات الإحصائية والتوثيق التربوي .
- ٣٢- وزارة المعارف ( ١٩٩٣ م ) : أربعون عاماً من عمر التعليم في وزارة المعارف (١٣٧٣-١٤١٣هـ) سمات وملاح ، الرياض ، مركز المعلومات الإحصائية والتوثيق التربوي .
- ٣٣- وكالة الوزارة لكليات المعلمين ( ١٩٩٩ م ) : التقرير الوثائقي لكليات المعلمين ، ط(١) ، الرياض ، وزارة المعارف ، عمادة الشؤون التعليمية والبحث العلمي .

#### ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 34 - National Academy of Sciences, National Research Council(1996). *National Science Education Standards* , Second Printing, USA, National Academy Press .
- 35 - National Research Council (NRC) (1994). *Learning, Remembering , Believing : Enhancing Human Performance*, D. Druckman and R. A. Bjork, (Eds.) . Washington, DC: National Academy Press.
- 36 - The World Bank (1995,36): *World Development Report 1995*. World Bank, Washington , D. C.

